



## الجلسة العامة ٧٦

الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

السلطانية التي لم تحل حتى الآن، وبمسؤوليته عن دعم  
التعجيل بعودة عملية السلام.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

وما برحت ماليزيا تشعر بالإحباط الشديد إزاء  
تصاعد أعمال العنف التي تجري في فلسطين، وخاصة في  
القدس الشرقية وغزة، فضلا عن بلدات عربية عديدة في  
إسرائيل. وهناك أكثر من ٢٨٠ شخصا - معظمهم من  
الفلسطينيين ومن العرب الإسرائيليين - قتلوا منذ بداية جولة  
العنف الأخيرة، التي اندلعت بعد الزيارة الاستفزازية التي قام  
بها السيد آريل شارون، زعيم حزب الليكود، للأماكن  
المقدسة في الحرم الشريف بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر.  
وبالإضافة إلى ما عانى منه الفلسطينيون من موت وتدمير  
للممتلكات، جرح الآلاف نتيجة استخدام قوات الأمن  
الإسرائيلية المفرط للقوة المميتة. وبأسف وفدي لهذه الوفيات  
العنيفة ويتقدم بتعازيه للأسر المنكوبة وللسلطة الفلسطينية  
ولشعب فلسطين.

وتأسف ماليزيا لكل أشكال العنف. ونحن ندين  
بشدة الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من قوات

## قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/55/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/55/639)

(ج) مشاريع القرارات (A/55/L.45  
و A/55/L.46 و A/55/L.47 و A/55/L.48)

السيد أحمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر  
وفدي أن يشارك في مناقشة قضية فلسطين في الجمعية اليوم،  
وهو اليوم الذي يوافق الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع  
الشعب الفلسطيني. ونظرا للوضع الخطير السائد حاليا في  
الأراضي المحتلة، مما فيها القدس، فمن الأهمية بمكان أن  
يستمر المجتمع الدولي في تذكير نفسه في هذا اليوم بالقضية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولدى الأمم المتحدة الآن، أكثر من ذي قبل، دور هام عليها أن تضطلع به لضمان أعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وأولها حقه في تقرير المصير. ويجب أن تواصل هذه المنظمة مشاركتها، بوصفها راعية للشرعية الدولية، في تعبئة وتوفير المساعدة الدولية من أجل التنمية. ولا بد من مواصلة تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به وكالات ولجان الأمم المتحدة المكرسة بصفة خاصة للمسائل الفلسطينية، مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة.

وظلت ماليزيا، من جانبها، وعلى مدى سنوات عديدة، تقدم مساهمات مالية وعينية للفلسطينيين من خلال الأمم المتحدة أو بشكل ثنائي. وتتضمن هذه المساهمات تقديم مساهمة سنوية للأونروا، وتنفيذ برامج المساعدة الفنية وتدريب الطيارين، وتحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية علاوة على الهياكل الأساسية الأخرى.

ويأمل وفدي أملًا صادقًا في أن يتحقق سعي الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد في الحصول على وضع الدولة في القريب العاجل بتحقيق ما يتطلع إليه. وستواصل ماليزيا دعم الفلسطينيين في كفاحهم العادل المشروع من أجل تقرير المصير بما في ذلك حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف. وهذا هو الضمان الوحيد، إلى جانب تنفيذ جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لإقامة سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نتطلع إلى الترحيب بدولة فلسطين كعضو في مجتمع الأمم في هذه المنظمة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد

الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، ونطالبها بإنهاء العقاب الجماعي للفلسطينيين من خلال ما تتخذه من إجراءات مثل حظر حركة الأشخاص والبضائع والموارد. وتشكل هذه التدابير انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وتقع على عاتقنا مسؤولية واضحة تتمثل في التأكد من احترام أحكام الاتفاقية، ومن تمتع المدنيين الأبرياء الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي بالحماية.

ولا بد من اتخاذ تدابير محددة من أجل إيقاف الانتهاكات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. وقد طالب الزعماء الفلسطينيون بحماية من الأمم المتحدة أو بإيفاد قوة مراقبة لرصد الحالة في الميدان، ومن ثم ضمان سلامة المدنيين غير المسلحين. ويستحق هذا الاقتراح تأييد المجتمع الدولي. وعلى إسرائيل أن تسحب قواتها المسلحة، وأن ترفع تقييد حركة الأشخاص والبضائع، وأن ترفع العقوبات المالية التي فرضتها على السلطة الفلسطينية وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في إدارة الحالة الراهنة المتفجرة، وذلك للمساعدة على استعادة الحالة الطبيعية.

ويطالب وفدي إسرائيل بالعودة إلى مائدة المفاوضات وإلى أن تجري مفاوضات مع الجانب الفلسطيني بنية حسنة، تملئها الحاجة إلى إنهاء هذه المشكلة نهائيًا بما يحقق صالح جميع المعنيين. وينبغي بذل جميع الجهود للسعي من أجل تحقيق أهداف السلام والأمن والتعاون الذي ينشده الجميع في المنطقة. ولا بد من الالتزام بجميع التعهدات بموجب الاتفاقات القائمة. ومن الواضح، أنه لا توجد بدائل أخرى لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك فإنه من الضروري للغاية أن يشجع المجتمع الدولي الأطراف على التوصل إلى تسوية تفاوضية، إذ لا يوجد أي بديل آخر ممكن التحقيق.

عام ١٩٦٩، والاعتداء الذي قام به الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي وخمسون من أتباعه عندما أقاموا الصلاة في ساحة الحرم الشريف عام ١٩٦٧. وتكرر الأمر من حاخام آخر عام ١٩٧٣. واستمرت الاعتداءات على الحرم القدسي في أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

إن العنف كان وما زال هو أسلوب إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين، وحقوقهم في الانتفاضة الفلسطينية ليست إلا ردة فعل على ذلك الأسلوب المبني على الاضطهاد والقهر. إن إسرائيل وحدها تتحمل كامل المسؤولية عن أعمال العنف والإرهاب، فالعنف هو الذي يستخدم القوة كما فعلت إسرائيل باستخدامها الأسلحة العسكرية كالدبابات والصواريخ والطائرات ضد فتية لا يحملون سوى الحجارة والإيمان المطلق بحقهم المسلوب. إن ما نشهده اليوم في فلسطين المحتلة هو انتفاضة ولدت من رحم اليأس الفلسطيني. فلم يعد الفلسطينيون قادرين على تحمل الغضب الدفين في صدورهم ولم يعد بوسعهم احتواء الألم وكبت المرارة في نفوسهم بعد سنين طويلة من التسوية والمماثلة الإسرائيلية بعدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتنفيذ ما اتفق عليه مع الفلسطينيين.

إن أوضاع الفلسطينيين لم تتغير. فهم لا يزالون تحت وطأة الاحتلال دون أي بوادر لحصولهم على حقوقهم في الاستقلال والحرية والعيش الآمن كأى شعب آخر. إن المستوطنات الإسرائيلية في تزايد مستمر ولا تزال سياسة تدمير المنازل والاستيلاء على الأراضي قائمة، ومعدلات البطالة ارتفعت ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل اتفاقية أوسلو بسبب الممارسات الإسرائيلية الظالمة، وانخفض الدخل الفلسطيني السنوي بحوالي ٣٣ في المائة. والفلسطينيون لا يسيطرون على مواردهم ولا يتحكمون في مصيرهم. فهم مهددون بالاعتقال والسجن في أي وقت وبدون سبب. وما أن يطلق سراح أحدهم حتى يستعاض عنه بآخر.

بشدة جهود الرئيس عرفات الرامية إلى إعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ونحن واثقون من أن الشعب الفلسطيني، بفضل القيادة الحكيمة والشجاعة للرئيس عرفات، سوف ينتصر في كفاحه. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يقدم تأييده القوي للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في سعيهما الدؤوب إلى إقامة العدل ونيل الحرية والاستقلال.

وسيستمر وفدي في المشاركة في تقديم مشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار هذا البند، كعهدنا في السنوات السابقة، اتساقاً مع دعم ماليزيا الثابت الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني وقيادته.

**السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)** (تكلم بالعربية): إن قضية فلسطين تمر بفترة حرجة وتداعيات خطيرة. وتعطل المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل، سببها الرئيسي المماثلة الإسرائيلية لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل مع الفلسطينيين.

فلقد حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حصار وحرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل مستخدمة القوة العسكرية الغاشمة لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل أرضه. فلقد تفوقت قوات الاحتلال الإسرائيلي على غيرها من قوات الاحتلال بتخصصها التقني في طرق إبادة الأطفال. وتفننت هذه القوات في صنع اليتامى والأرامل وكأنها تعمل على إبادة الشعب الفلسطيني.

إن اقتحام شارون والعدد الكبير من حراسه لساحة الحرم الأقصى، لم يكن إلا حلقة في سلسلة طويلة من الاستفزازات والانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على مقدسات المسلمين. ويكفي أن أشير هنا إلى الحريق المتعمد للمسجد الأقصى والذي أشعله أحد المتطرفين الإسرائيليين

عام ١٩٦٧ مقابل السلام وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم وتعويض من لا يرغب في العودة، وكذلك الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ ومن الأراضي المتبقية في الجنوب اللبناني.

وإذ تؤكد المملكة العربية السعودية أن القدس الشريف قضية عربية وإسلامية غير قابلة للمساومة أو التنازل ولا يمكن التخلي عنها لأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة التي تسري عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنها تدعو المجتمع الدولي بصفة عامة وراعيي السلام بصورة خاصة لاتخاذ المواقف الحازمة بإلزام إسرائيل بإيقاف الاعتداءات على الفلسطينيين العزل واستئناف مباحثات السلام والعمل على تنفيذ كل ما اتفق عليه الفلسطينيون بدون تسويق أو ممانعة.

إن على راعيي السلام مسؤولية خاصة عن الأختيار الذي تواجهه عملية السلام لأن الرعوية تقتضي من الراعي التأكد من سلامة النهج الذي تسلكه العملية السلمية ومحاسبة المسؤول عن انحرافها عن مسارها المرسوم. فلقد التزم الجانب العربي بهذه العملية وجعلها اختياراً استراتيجياً له وأبدى كل مرونة ممكنة تجاهها، وأكد التزامه بالسلام العادل والشامل. وعليه فإنه يتوجب على راعيي السلام بذل كل الجهود لإيقاف التصعيد الخطير من جانب حكومة إسرائيل وإلزامها بقواعد الشرعية الدولية وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

كما تؤكد المملكة العربية السعودية ما طالب به مؤتمر القمة العربية الأخير من ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار من الأمم المتحدة ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان حول مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في فلسطين المحتلة والجواز التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، وتدعم مطالبة السلطة الفلسطينية

وإسرائيل المحتلة تحتفظ بسلطة إعادة احتلال المناطق التي انسحبت منها قواتها واعتقال من تشاء وإغلاق الحدود وفرض الحصار وإشاعة الجوع وتحويل الأراضي المحتلة إلى معتقل كبير يسوده الخوف والرعب.

إن الأحداث الجارية حالياً في فلسطين المحتلة تؤكد أن إسرائيل لم تتخل عن غطرسة القوة وعنف الردع وأن الضمان الوحيد لأمنها ليس الأمن كما تدعي، بل هو كما في الواقع المتمثل في قهر من حولها لأنه من الواضح أنها لم تنو القيام بعد بمصالحة تاريخية مع الفلسطينيين بشكل يضمن الحرية والكرامة والسلام والشامل والعادل للجميع.

إن المملكة العربية السعودية تحمل إسرائيل وحدها المسؤولية عن التدايعات الخطيرة والأحداث الأخيرة والجازر التي ترتكبها على أرض فلسطين، وهي من هذا المنبر تشجب وتستنكر الأعمال الإسرائيلية الوحشية التي تقوم بها إسرائيل والمتمثلة في اعتداءاتها العسكرية على الفلسطينيين. وهذه الأعمال تتنافى مع كل المبادئ الإنسانية. وتدعو المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي وعلى رأسه راعية مباحثات السلام إلى العمل فوراً على وقف هذه الجرائم الإسرائيلية التي تتعرض لها السلطة والشعب الفلسطيني.

إن المملكة العربية السعودية انطلقاً من حرصها الدائم على السلام العادل والشامل وإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة عملت على دعم مباحثات السلام منذ بدايتها، فشاركت في مؤتمر مدريد وفي المباحثات المتعددة الأطراف. وهنا تؤكد حكومة المملكة العربية السعودية أنه لا يمكن قيام سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الشرعية، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وتطبيق إسرائيل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والالتزام الدقيق بمبدأ إعادة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة

”فلنتذكر أن هذا اليوم قد كرسه الجمعية العامة لتؤكد مجدداً على أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين“.

إن الاحتلال الأجنبي في حد ذاته يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. والاحتلال المطول لا يحقق شيئاً سوى عرقلة عملية المصالحة. ويمثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى انتهاكاً تاماً وتجاهلاً مستمراً للقانون الدولي. وما فتئت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تشكل دوماً مصدراً للتوتر. ونحن نشعر بخيبة أمل إزاء حقيقة أن من بين المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة البالغ عددها الآن ١٩٤ مستوطنة، تم توسيع أو بناء ما يصل إلى ٦٧ مستوطنة منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. وقد نوقش القرار الإسرائيلي فيما يتعلق بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس في مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وحث المجتمع الدولي إسرائيل على الامتناع عن تنفيذ قرارها هذا لأن ذلك من شأنه أن يحدث المزيد من عدم التوازن في هيكل السكان في المدينة، مما يشكل انتهاكاً للتأجيل الذي فرضه مجلس الأمن.

وتعرب بنغلاديش عن إدانتها الكاملة للسياسة الإسرائيلية القائمة على الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. وتعرب عن تضامنا الكامل مع أشقائنا الفلسطينيين والعرب في هذا الصدد. ونود أن نكرر التأكيد هنا على أن سلطة الاحتلال ملتزمة بضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعب الذي يعيش تحت احتلالها، بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أن مجلس الأمن أعاد التأكيد في قراراته التي اتخذها عبر السنين على اعترافه بوجوب انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، بما في ذلك

بإرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية لمراقبة الأوضاع والحيلولة دون الاعتداء على الأطفال والنساء والمدنيين في الأراضي العربية المحتلة.

إن الحديث عن السلام والادعاء بالسعي إليه لا يكفي إن لم يكن مقروناً بالأفعال الدالة على ذلك وبالالتزام الدقيق وتنفيذ ما اتفق عليه وتطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية. فليس بمقدور الشعوب أن تستسلم أمام الظلم وقبول العيش تحت الاحتلال من دون حرية وكرامة، لأن الظلم مع استمرار فشل الوسائل السلمية يولد المقاومة التي هي حق مشروع لإزالة الظلم والعدوان. فلا حل بالاستسلام، بل بالسلام المبني على العدل.

**السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):**

بالأمس، احتفلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومن الملائم تماماً للجمعية العامة أن تبدأ مناقشتها بشأن قضية فلسطين في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال تماشياً مع هذه المناسبة.

وإذ أستسمحك، سيدي الرئيس، فإن بنغلاديش ستجتمع بين يديها حول هذا البند من جدول الأعمال وبيانها حول البند ٤٠ من جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“.

وفي البداية، يود وفد بلادي أن يثني على السفير إبراهيم ديغان كما ممثل السنغال على رئاسته للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى تقديمه تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/55/35.

وفي رسالة وجهتها الشبيخة حسينة رئيسة وزراء بنغلاديش أمس في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قالت ما يلي:

للشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن مستقل ذو سيادة خاص به. ونود أن نشدد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتؤكد بنغلاديش مجدداً على أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ونعتقد أن المشاركة الفعالة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي أمر أساسي. ويرى وفد بلادي أن نشر مراقبين دوليين سيساعد بقدر كبير في تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

دعوي أختتم بياني بالتأكيد على أن بنغلاديش قد انضمت إلى المشتركين في تقديم مشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة للبت فيها في إطار البندين ٤٠ و ٤١.

#### السيد دي سارام (سري لانكا) (تكلم

بالانكليزية): ما فتئت سري لانكا تعرب دوماً وبشكل متسق عن تأييدها الثابت وغير المشروط لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس عرفات، من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. بما في ذلك الحق في إقامة دولته. إن الأحداث المأساوية والمروعة التي وقعت في الأراضي المحتلة خلال الأسابيع القليلة الماضية - التي أسفرت عن سقوط أعداد ضخمة من القتلى والجرحى وحدوث دمار هائل للممتلكات - تعطي دلالة عميقة وخطيرة لنظر الجمعية العامة اليوم في قضية فلسطين.

وفي حين أن كل من بوسعهم القيام بذلك يسعون بلا كلل إلى التحرك صوب تحقيق الهدف النهائي الذي يتوخى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، فإن الأمم المتحدة منشغلة بموضوع فلسطين منذ اللحظة الأولى لقيامها، وقد جعلت من مسؤولياتها الرئيسية تسليط الضوء على الظروف

القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبالتالي، فإنه لا يوجد أي مجال للرفض من جانب واحد.

وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وفي الشهر الحالي، تداولنا في مجلس الأمن حول الوضع السائد في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية. واستؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة أيضاً لكي تتناول هذه القضية. وقد أدلى وفد بلادي ببيانات في تلك الاجتماعات أعرب فيها عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد العنف في الأراضي المحتلة وإزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين من جانب القوات الإسرائيلية، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. إن العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، بما في ذلك شن هجمات بالقذائف على المدنيين لا يبررها أي منطق. كما أن عملية قصف حافلة مدرسية التي قتل فيها اثنان من المدنيين وجرح عدد من التلاميذ كانت عملاً إرهابياً. وهو عمل مأساوي للغاية ولا داعي له بالمرّة، ونحن ندينه بقوة.

ومن المحزن أن الحالة في الشرق الأوسط قد تدهورت بهذه السرعة الكبيرة، خصوصاً عندما كانت عملية السلام تبدو قريبة من إحراز تقدم كبير. ونود أن نثني على القيادة الفلسطينية لالتزامها بالتوصل إلى حل سلمي لقضية الشرق الأوسط. ويعد التوصل إلى اتفاق في شرم الشيخ رغم كل الصعاب التي كانت موجودة خير شاهد على التزام القيادة الفلسطينية بالسلام. وهنا، يود وفد بلادي أيضاً أن يعرب عن تقديره العميق للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للإسهام في التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية، بما في ذلك مشاركته الحالية في إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة.

وأود أن أكرر التأكيد على تأييد بنغلاديش الكامل والذي لا يتزعزع للحق المشروع وغير القابل للتصرف

اللجنة يسرد تفاصيل التطور المشجع، وإن كان تدريجياً، الذي شهدته عملية السلام - وهي عملية كان الجميع يعلقون عليها آمالاً عريضة. وكان هناك توقع بإمكانية أن تأتي عملية السلام، في المستقبل غير البعيد، بتحسين ملموس في الظروف المعيشية التي يعيشها الكثيرون في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

ومع ذلك، وكما علمتنا مرة أخرى، للأسف، الأحداث المفزعة التي وقعت في الأراضي المحتلة، فحيثما تتصارع الانفعالات الإنسانية العميقة، وحيث يسود مزاج عام من الإحباط واليأس، وحيث تكون التوترات دائماً قريبة من مستويات خطيرة ومنتفجرة، يصبح تفهم الأمور والتعاطف مطلبين عامين، إذا كان المراد ألا يندلع العنف وينجرف فيه الجميع، بمن فيهم الأبرياء والأطفال. ومن دواعي الأسف أن الإنسانية أخفقت مرة ثانية في الوفاء بهذين المطلبين، فاندلع العنف وانجرف فيه الكثيرون.

واللجنة، في تقريرها، تعرب عن أسأها العميق إزاء ما حدث منذ نهاية أيلول/سبتمبر في القدس الشرقية والأراضي المحتلة؛ وتفصح عن طبيعة السلاح العسكري، واستخدام السلطات الإسرائيلية للقوة المفرطة، والعدد الكبير جدا من الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا.

ووفد سري لانكا يشارك العديد من الوفود الأخرى الأمل في أن يعود الهدوء في القريب العاجل إلى من تملكهم الآن مشاعر الاحتياج والغضب، وأن يتسنى في نهاية المطاف لم أشلاء عملية السلام وإعادتها سليمة إلى مسارها، وأن تكون هناك عودة سريعة إلى عمليتي الحوار والسلام.

**السيد بن مصطفى** (تونس) (تكلم بالعربية): تعود

الجمعية العامة إلى النظر من جديد في قضية فلسطين، كما دأبت على ذلك في السنوات الماضية. وينعقد اجتماعنا اليوم في مناخ جديد يختلف، سلبا مع الأسف، عما كانت عليه

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتلك مسؤولية تسعى الأمم المتحدة بمهمة ونشاط للوفاء بها. وتقوم الأمم المتحدة بتنفيذ هذه المسؤولية من خلال سبل شتى تضطلع بالدور الرئيسي فيها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المعروض تقريرها اليوم أمام الجمعية العامة في الوثيقة A/55/35.

وأوجه إلى رئيس تلك اللجنة الممثل الدائم للسنغال السفير إبراهيم ديغان كا، وإلى اللجنة ككل للإعراب عن خالص تقدير سري لانكا للعمل الذي أنجزته اللجنة ولتقريرها الذي قدمته إلى الجمعية العامة، وللبرنامج الواسع النطاق الذي تبناه اللجنة لصالح الفلسطينيين. وتحدث اللجنة في تقريرها هذا عن الصعوبات الشديدة المستمرة في الأراضي المحتلة - وهي صعوبات مدمرة للغاية لحياة الفلسطينيين ولأراضيهم، ومن الواضح أنها لا تتفق مع ما تعتبره الآن معايير دولية لحقوق الإنسان وللقيم الإنسانية. كما تتحدث اللجنة في تقريرها عن مسائل خطيرة تشمل: المستوطنات وما تسببه تلك المستوطنات من توترات شديدة؛ والمشاق العامة والشخصية الناجمة عن القيود واسعة النطاق المفروضة على انتقال الأشخاص والبضائع؛ والمشاق التي تسببها عمليات إغلاق غزة والضفة الغربية؛ والقدس الشرقية وما تمثله من تعقيدات وصعوبات خاصة؛ وحالة الركود الكئيبة التي تسود الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. إن النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تنجم عن احتلال عام لأراضي شعب ما على امتداد هذه الفترة الزمنية الطويلة، تلحق الضرر بكل نواحي الحياة، وتؤثر على المحتل والقائم بالاحتلال على حد سواء.

وقد شاركت سري لانكا المجتمع الدولي شعوره بالارتياح إزاء التقدم الذي كان يحرز تدريجياً في عملية السلام، رغم ما صادفته من تأخيرات وعراقيل. وتقرير

إن ما نشهده هو تصعيد خطير وغير مسبوق من قبل إسرائيل، منذ عدة سنوات، يهدد بحدوث كارثة إنسانية في الأراضي المحتلة تستهدف حياة الفلسطينيين وأمنهم وسلامتهم ومعيشتهم.

إن تونس، إذ تدين بشدة هذه الممارسات القمعية التي تقترفها إسرائيل، تؤكد تضامنها الكامل مع نضال الشعب الفلسطيني وصموده في الدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف، ومقاومته لسياسة الأمر الواقع. كما تؤكد مساندتها المطلقة لحقه المشروع في استرداد أراضيه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أمام هذا الوضع، يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور أكثر فعالية في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واتخاذ إجراءات عملية لتوفير هذه الحماية وصيانة أمنه، من خلال إرسال قوة دولية لهذا الغرض. وإن بعث لجنة لتقصي الحقائق يعتبر خطوة ضرورية لاستجلاء ما وقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديد المسؤولية فيما يتعرض له حاليا الشعب الفلسطيني من انتهاكات سافرة. ومن الأهمية بمكان أن تشرع هذه اللجنة التي شكلت في السابع من هذا الشهر في أعمالها في أقرب الآجال، بغرض الوقوف على حقائق الأحداث، وتجنب تكرارها، كما دعت إلى ذلك دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، في قرارها يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وكما نص على ذلك أيضا قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

إن هذا الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة يضعها على حافة هاوية، ويجعلها قابلة للانفجار الكامل في أية لحظة، ما لم يتم عكس مجريات الأحداث، والإقلاع عن النظر إلى هذه الأزمة من منظور أممي فقط. بل لا بد من التركيز على العوامل والأسباب العميقة الكامنة وراء هذا

الأوضاع خلال الدورة الماضية للجمعية العامة والدورات التي سبقتها منذ انطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

إن الوضع السائد اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو وضع خطير ومتفجر، كما أدلى بذلك كل المتحدثين الذين سبقوني. ولقد بلغ هذا الوضع درجة كبيرة من الانهيار السياسي والأمني، ومن تفاقم حالة الغضب والإحباط لدى السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في الأسابيع والأشهر الأخيرة، منذ أن أقدم زعيم حركة الليكود الإسرائيلي على انتهاك حرمة المسجد الأقصى، في زيارة استفزازية كانت الشرارة - مجرد الشرارة - لتردّ مفاجئاً للأوضاع في الأراضي المحتلة، وذلك على أرضية سابقة من التوتر الشديد والاحتقان، بعدما أعلنت إسرائيل بكل وضوح في كامب ديفيد، في شهر تموز/يوليه الماضي، عن نواياها في فرض الأمر الواقع في مدينة القدس المحتلة، وفرض إفرازات الاحتلال، وإفراغ مفاوضات السلام على أساس الشرعية الدولية من محتواها.

وبذلك دخلت الأراضي الفلسطينية في دوامة جديدة من العنف والمهاجمة طالما حذرنا من عواقبها، لجأت خلالها إسرائيل إلى استعمال مفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل الذين كانوا يتظاهرون رفضاً لسياسة الأمر الواقع، مما تسبب إلى حد اليوم في سقوط ما يقارب ٣٠٠ ضحية في صفوف الفلسطينيين، وجرح أكثر من ثلاثة آلاف منهم. وفي نفس الوقت، تمعن سلطات الاحتلال في أساليب الاضطهاد والقمع المنظم والقهر ضد أبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى؛ وذلك في حرق واضح لمقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وكافة الأعراف الدولية.



السنوي باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يقول سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية: ”بقدر اهتمامنا وحرصنا على استئناف مسيرة السلام التي أيدناها منذ بدايتها وأسهمنا في تقدمها، فإننا نؤكد أن العودة إلى طاولة المفاوضات أصبحت في الظروف الحالية تستوجب توفر شروط أساسية أولها، وقف عمليات القمع والقتل التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وضرورة احتكامها للشرعية الدولية وانسحابها التام واللامشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى، وإقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني“.

إن نجاح مسعى السلام مرتبط كذلك بجهود كافة الأطراف الدولية الأخرى التي يمكنها أن تلعب دوراً، بطريقة أو بأخرى، لدفع عجلة السلام. ومن هذا المنظور، نرى الدور الفعال الذي تلعبه المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني من أجل تركيز أسس الاقتصاد والمجتمع في فلسطين، وهما نواة استقرار الدولة الفلسطينية المرتقبة. إننا ناشد المانحين الدوليين أن يكتفوا حجم المساعدة المقدمة للسلطة الفلسطينية في كافة الميادين. وهي مساعدة تعد بلا ريب رافداً هاماً من روافد الدعم لجهود السلام.

وأود من جهة أخرى أن أعبر عن الثناء والتقدير للأمين العام السيد كوفي عنان، على جهوده التي بذلها خاصة خلال المهمة التي قام بها في المنطقة مؤخرًا والتي يواصل بذلها في المرحلة الحالية متحملاً بذلك مسؤوليته طبقاً للميثاق، ومساهمًا في تطوير هذه الأزمة وهو ما يبرز الدور المركزي والضروري لمنظمة الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التي تتحمل الأمم المتحدة فيها المسؤولية الأولى، بالنظر إلى ما اتخذته بشأنها من قرارات منذ نشوب النزاع وما وضعته من

التوتر وهذه المواجهة. ذلك أن الوضع في الأراضي الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال هو قضية سياسية بالأساس. إنه وضع سياسي مختلف يتطلب حلاً سياسياً لإنهاء الأسباب الكامنة وراء التوتر والتصعيد والمواجهة، وذلك في إطار الحل الشامل والعادل الذي طالما نادى به المجموعة الدولية ووضعت له الإطار والمرجعية اللازمة في نطاق الشرعية الدولية.

وعليه، فإنه من المح والأكيد، إذا ما أردنا طي صفحة المواجهة وعدم تكرارها، أن يتحمل المنتظم الأممي مسؤولياته، وأن يعمل على إعادة إطلاق مسيرة السلام، بالتذكير بالأسس التي قامت عليها، ورفض سياسة الالتفاف والدوران، وذلك بهدف التوصل إلى الحل الصحيح وليس الحل المغشوش للقضية الفلسطينية، الذي لا بد من أن يضمن الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس. كما لن يتسنى إحلال السلام العادل والدائم بدون انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولبدء الأرض مقابل السلام.

إن تونس تؤكد نداءها لراعيي مسيرة السلام وكذلك للاتحاد الأوروبي ولكل الدول المحبة للسلام لبذل المزيد من الجهد من أجل إنقاذ عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط من الانهيار الكامل ولضمان أن تتواصل المساعي التي بُدلت منذ مؤتمر مدريد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

في رسالة بعث بها إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال

مضت الآن ثلاث وثلاثون سنة على إصدار مجلس الأمن لقراره ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالب إسرائيل بضرورة إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد تحمل الشعب العربي الفلسطيني خلال هذه الحقبة أنواع الصعاب بكل صبر ومثابرة على أمل أن يرى نهاية للظلم الذي وقع عليه، إلا أن معاناته زادت سنة بعد أخرى وبدأ صبره ينفد، وصبر العرب وصبر المسلمين في العالم، وصبر كل من ذاق مرارة احتلال بلده بأيد أجنبية.

إن منظمة الأمم المتحدة كانت، وما زالت، مرجعية للشعب الفلسطيني، وإن القول إن الأمم المتحدة الآن لا تشكل مرجعية أصلية، وعلى الطرفين وحدهما أن يتفاوضا فيما بينهما، هو قول ظالم.

لقد وعد السيد أبا إيوان، مندوب إسرائيل، هنا في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ بأن إسرائيل سوف تسلك طريق العدل والإنصاف، ولكن أكثر الزعماء الإسرائيليين الذين أتوا بعده أثبتوا أن ذلك الوعد لم يكن أكثر من خداع ومكر.

قبل كل شيء، حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، وتم هذا بسبب الاحتلال العسكري. ويعرف الجميع أنه من غير الجائز وغير المقبول أن يتم احتلال أراضي الغير واغتصابها بالأعمال الحربية.

ومن جهة أخرى، فإن إسرائيل بنفسها، عقدت حل التراع، لأنها سمحت للإسرائيليين بأن يستوطنوا في الأراضي المحتلة، ويسرت هذا الاستيطان وشجعت عبر تقديم القروض ومختلف التسهيلات للمستوطنين. والآن على هؤلاء المستوطنين أن يحملوا السلاح ليلا ونهارا ليحموا المستوطنات التي تحولت إلى قلاع عسكرية.

إن الطريق الذي تسلكه إسرائيل ليس السبيل الذي تختاره دولة تريد العيش داخل حدود دولية آمنة، لأن

مرجعية قانونية وسياسية تشكل الأسس لإيجاد حل عادل وشامل في الشرق الأوسط.

إن مسؤولية الأمم المتحدة هي مسؤولية قائمة ومتواصلة ودائمة إلى حين إيجاد الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مثل سائر الشعوب الأخرى، وعاصمتها القدس الشريف.

إن الطريق نحو البحث الجاد عن السلام يستلزم توافر جملة من الشروط الأساسية تتمثل خاصة في تنفيذ إسرائيل لكافة الاتفاقات التي عقدها بمحض إرادتها مع الجانب الفلسطيني، وإنهاء الاستمرار في تكثيف الاستعمار الاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حملة تهويد القدس الشريف، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وكذلك طرح عادل وموضوعي للقضايا الأساسية لمفاوضات الحل النهائي وخاصة منها قضية القدس وقضية اللاجئين الفلسطينيين، لا على أساس الموقف الذي برز في كامب دافيد، والذي قطع الأمل لدى الجانب الفلسطيني في أن تكون إسرائيل على استعداد للتوصل إلى حل عادل على أساس الشرعية الدولية.

وقبل أن أختتم كلامي أود أن أشيد بالعمل الجليل الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت الرئاسة الحكيمة والنشيطة للسفير إبراهيم، التي دفعت بحقوق الشعب الفلسطيني نحو تجسيدها على أرض الواقع، وهو عمل يجب أن يتواصل حتى إقرار الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

**السيد فرهادي** (أفغانستان) (تكلم بالعربية):  
سمحوا لي أن أتناول بالحديث، باسم وفد دولة أفغانستان الإسلامية، بعض الملاحظات بشأن البند الحادي والأربعين من جدول الأعمال وأعني بذلك قضية فلسطين.

المحتلة بما في ذلك القدس الشريف، وإقامة دولته المستقلة التي هي جزء ثابت من حق تقرير المصير.

إن الوفد الأفغاني يؤيد طلب فلسطين لوقف الأعمال القمعية الإسرائيلية والعودة لعملية السلام. الوفد الأفغاني يؤيد أيضا فلسطين في المطالبة بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠). بما في ذلك العمل الفعال للجنة كشف الحقائق الدولية، وصولا إلى كشف حقيقة ما حدث وضمن عدم تكراره. والوفد الأفغاني يؤيد أيضا طلب فلسطين بتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي. والشكل الصحيح لتحقيق هذا الهدف هو تشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، على أن تنتشر في كل الأماكن التي تحتلها إسرائيل، منذ عام ١٩٦٧. وخلاصة القول إن إسرائيل لا يمكنها أن تحصل على السلام أو أن تشعر بالأمن والاطمئنان إلا إذا أعادت إلى الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة ونفذت جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وما تتضمنه مذكرة شرم الشيخ، وتعد على هذا الأساس معاهدة السلام مع الجانب الفلسطيني.

**السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** إن العنف الذي تفجّر في القدس قبل ستة أسابيع قد أدى إلى جرح العديد وراح ضحيته أكثر من ٢٥٠ شخصا حتى الآن، السواد الأعظم منهم فلسطينيون، ومعظمهم من المدنيين. ويجزنا هذا الوضع حزنا شديدا، وإننا نتقدم بأحر التعازي وأخلص المواساة للأسر المكومة. وبهذه المصادمات العنيفة والإجراءات الانتقامية التي تحدث بصورة تكاد تكون يومية، فإن عدد الوفيات سوف يستمر في الازدياد. ومنذ نحو شهر، وبفضل الجهود الدبلوماسية المكثفة للأمين العام، وأيضا الولايات المتحدة، ومصر ودول أخرى، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، في شرم الشيخ، لوقف الأعمال

إسرائيل سلكت طريق التوسع على حساب الغير. ومن هنا فإن كل الشرفاء الأحرار يستبسلون في الدفاع عن تراهم وحقهم في تقرير المصير، وهذه حالة شعب فلسطين.

والمرحلة الجديدة بدأت في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عندما تم التوقيع على مذكرة شرم الشيخ. وبعد ذلك بعام واحد، أي بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ وطأت الحرم الشريف قدما أحد الزعماء الإسرائيليين، شارون، الذي له سوابق في التحريض على قتل الفلسطينيين، ولم يكن يستهدف من عمله غير الديني هذا إلا التحريض والاستفزاز. ونتيجة لهذا العمل الاستفزازي بدأت المرحلة الثانية من الانتفاضة حيث يُقتل كل يوم عدد من الفلسطينيين العزل بالأسلحة النارية الفتاكة كما تصاب أعداد كبيرة منهم بإصابات وإعاقات خطيرة تجعل حياتهم المستقبلية صعبة ومليئة بالآلام. فهل تتوقع إسرائيل من هؤلاء الناس وعائلاتهم أن يقيموا في بقية حياتهم مع إسرائيل علاقات الود وحسن الجوار؟!!

وإذا ما أريد للعملية السلمية أن تُستأنف، فينبغي أن يتم ذلك طبقا لأحدث وثيقة وهي مذكرة شرم الشيخ لعام ١٩٩٩ التي تستهدف استمرار العملية السلمية لإقرار سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

وبهذه الطريقة وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، أي إعادة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الشعب الفلسطيني بما في ذلك القدس الشريف، وعلى أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتطبيق الدقيق للاتفاقات التي جرت بين الجانبين، يمكننا أن نصل إلى المرحلة التي يتم فيها التوقيع على معاهدة السلام النهائية بين الطرفين. وفي هذه الحالة سيكون الشعب الفلسطيني قد حصل على كامل حقوقه الثابتة وفي مقدمتها حق تقرير المصير واستعادة أراضيه

تلك الإمكانية. ونرحب أيضا بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق على سبيل المتابعة لاجتماع شرم الشيخ. ونؤيد بصفة خاصة اعترام اللجنة الاسترشاد بهدف كسر حلقة العنف. ونأمل أن نرى اللجنة وهي تؤدي عملها بأقصى سرعة ممكنة.

والأزمة الراهنة تعزز اقتناعنا أكثر من أي وقت مضى بوجوب إقرار سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ونذكر أن ثمة حالة من انعدام الثقة بين الأطراف، ومع ذلك نناشدهم بالحاح أن يتغلبوا على عدم الثقة المتبادل حتى يتسنى لهم استئناف حوارهم والسعي إلى تحقيق تسوية سلمية من خلال المفاوضات. فذلك هو السبيل الوحيد لإقرار سلام حقيقي.

ولا يمكن حسم هذه الأزمة إلا من خلال تدابير جادة ومبتكرة تتخذها الأطراف المعنية وبدعم فعال وتشجيع مستمر من المجتمع الدولي. ونرحب بكل الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام وآخرون في هذا الصدد. واليابان، من جانبها، تؤكد مجددا على دعمها للمفاوضات السلمية، وتظل ملتزمة بالمساعدة في عملية السلام بأقصى ما لديها من قدرات.

**السيد إيفام أبتينغ** (غانا) (تكلم بالانكليزية):  
خلال المناقشة التي جرت في العام الماضي بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رحّب وفد بلادي - مثل وفود أخرى غيره - برسالة السلام التي أعلنها رئيس الوزراء إيهود باراك وبالتزامه بعملية السلام. ومما يؤسف له أن الشعور بالبهجة الذي ولّده انتخابه لم يستمر طويلا، نظرا لأن المفاوضات اللاحقة عانت نفس المصير الذي انتهت إليه المفاوضات السابقة، واتسمت بنشوء أزمات وحلّها، وتحديد مواعيد نهائية وإرجائها، وبلغت ذروتها بحالات جمود تام.

إن الأمل المتجدد الذي راود المجتمع الدولي بعد الاجتماعات التي عقدت في منتجع كامب دافيد لمدة ١٥

القتالية. ولكن الطرفين لم يفعلوا ذلك، ولا تزال المأساة مستمرة.

إن وجهة نظر اليابان بالنسبة للأزمة الراهنة واضحة وتم الإعراب عنها مرارا وتكرارا. فنحن نشجب بشدة العنف المتصاعد بين الأطراف المعنية، والذي ما زال يؤدي إلى مقتل الكثيرين. وندين بشدة أعمال الاستفزاز، والعنف، والاستخدام المفرط للقوة والذي لا يمكن تبريره بأي حال، بصرف النظر عن السياق. ونشجب الأعمال التي تتناقض مع التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ وهي تلك الأعمال التي لا تزال تحدث في غزة والضفة الغربية. والتفجيرات الأخيرة والرد عليها بالمهجمات الانتقامية التي تشنها المروحيات المسلحة، بالرغم من الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة كلها أعمال تستحق الشجب. وإننا نحث الأطراف المعنية على أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تمتنع عن أي أعمال تصعيدية وأن تنفذ اتفاق شرم الشيخ، وعندئذ فقط، يمكن أن يعود الهدوء إلى المنطقة، ويتمكن الناس من استئناف حياتهم الطبيعية. وندعو الأطراف المعنية كافة إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تعقيد الوضع، مثل انتهاك الخط الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة في أيار/مايو الماضي لغرض التأكد من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

ومع كل ضحية جديدة تسقط، هناك خسارة مأساوية لا يمكن تعويضها، وتصبح آثار المرارة والبغضاء أكثر عمقا في القلوب، الأمر الذي يجعل التوصل إلى تسوية سلمية أكثر صعوبة. وتمثل الأولوية القصوى الآن في وقف نزيف الدماء، والخسارة في الأرواح. وينبغي النظر بجدية في اتخاذ أي تدابير إضافية يمكن أن تحقق هذا الغرض، ومتابعتها. وقد يكون الوجود الدولي، مع التعاون بين الطرفين المعنيين، مفيدا في التخفيف من حدة الوضع على الأرض، ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لاستكشاف

شأن التوصل إلى حل ودي وعادل لوضع القدس في المستقبل أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن بشكل شامل في المنطقة.

وتعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أقدم وأكبر مشكلة للاجئين في العالم. إن هذه القضية المثيرة للعواطف، والتي ما فتئت تؤرق ضمير المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٤، قد تم التطرق إليها في قمة كامب دافيد. فليس من المعقول في هذا العصر الذي يتسم بانتشار الديمقراطية، أن يكون هناك شعب يبلغ تعداداه نحو ٤ ملايين نسمة ما زال يُحكم عليه بالعيش في مخيمات للاجئين كثيرا ما تكون في ظروف دون إنسانية. إن معضلته الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن إلا أن تولد إحساسا بالسخط واليأس الذي يولد حتما الصراع.

ونحن نحث إسرائيل على أن تفي بمسؤوليتها الأخلاقية والقانونية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٤ (د-٣) الذي يكرر ضمن جملة أمور التأكيد على الحق الأساسي لأي لاجئ في العودة إلى وطنه وإلى أملاكه، أو تعويض الذين يختارون عدم العودة. وفي هذا الصدد، نحن نثني على المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى السيد بيتر هانسن وموظفيه لما يبذلونه من جهود دؤوبة للتخفيف من المشاق التي ما فتئت اللاجئين الفلسطينيين يواجهونها على مدى العقود الخمسة الماضية، وذلك من خلال توفير متطلبات العيش الاقتصادية والاجتماعية. وناشد المجتمع الدولي أن يزود الوكالة بالتمويل الكافي الذي يمكنها من الوفاء بمسؤولياتها.

ولكي يترسخ السلام ويزدهر لا بد من أن يصاحبه نمو اقتصادي وتنمية فضلا عن تحسين في الظروف الاجتماعية والمعيشية للشعب. ويبين تقرير اللجنة المعنية

يوما قد ارتطم بالعنف المقلق الذي اندلع في أيلول/سبتمبر والذي أودى بحياة المئات من الضحايا الأبرياء، بما في ذلك الأطفال. وقد ولد هذا قدرا كبيرا من التشاؤم حول مستقبل عملية السلام، نظرا لأنه هدد بتمزيق بعض الاتفاقات الأساسية التي وضعت في تلك القمة. ويعبر تصاعد الصراع وتكثيفه عن الإحساس بخيبة الأمل والإحباط ونوع من الصدمات لدى الفلسطينيين فيما يتعلق بالاتفاقات غير المنفذة. والواقع أن العنف هو مظهر واضح لبدليل السلام في منطقة يجتاحها عنف لا ينتهي يتفاقم من وقت لآخر بمستوى بشع من إراقة الدماء.

ويشعر وفد بلادي بقلق بالغ إزاء الصدمات، لا سيما وأنها أدت إلى التشدد في المواقف وإلى تدمير الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتفيد هذه الأحداث المؤسفة الراديكاليين والمتطرفين على كلا الجانبين الذين لا هدف لهم سوى إحباط الحل السلمي للقضية الفلسطينية. والعنف لا يولد إلا العنف، ونتائجه المأساوية تترك جروحا وندبات انفعالية عميقة تنتقل عبر الأجيال.

ومع ذلك، فإن المناشدات من أجل التوصل إلى حلول توفيقية والتحلي بالمرونة ينبغي ألا تقوض المنطلقات الأساسية التي تنشط عملية السلام، والتي تتمثل بشكل خاص في مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه القضية، لا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يطالبان ضمن جملة أمور بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وفي ظل خلفية المشاعر العاطفية التي يعلّقها كل من الطرفين على مدينة القدس، مهد الديانات وموضع اعتزاز الأمم، يصبح مصير هذه المدينة مسألة ذات أهمية بالغة للجميع، نظرا لأنها تمثل حجر الزاوية في عملية السلام. ومن

تخرب أي محاولة لتعزيز العلاقات السلمية والودية بينهما في المستقبل. ولذلك، فإننا نكرر المناشدة من أجل تخفيف حدة التوترات بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استعادة الهدوء وتمهيد السبيل لاستئناف المفاوضات للاتفاق على الوضع النهائي. ويتعين على الزعيمين أن يستجوعا شجاعتهما ويقدمتا تنازلات صعبة حتى لا تضيع الفرصة التاريخية السائجة الآن لإنهاء الصراع المستمر منذ ٥٢ عاما ولتوريث مستقبل أكثر ازدهارا للأجيال المقبلة.

**السيد نجاد حسينيان** (جمهورية إيران الإسلامية)  
(تكلم بالانكليزية): تتوافق جلسة اليوم مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تذكير نفسه، في هذا اليوم، بالحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني والحنة التي يعانيتها وكذلك بقضية فلسطين التي ما زالت دون حل لها.

### برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الوفود أنه تم صباح اليوم تعميم الوثيقة A/INF/55/3/Add.4 التي تتضمن برنامج عمل منقح وجدول زمني معدّل للجلسات العامة للجمعية العامة حتى يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها أيضا من نافذة توزيع الوثائق في قاعة الجمعية العامة.

إن الاحتفال بهذا اليوم، ونظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" هما أيضا تذكرة للمجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، بمسؤوليته التاريخية عن دعم الكفاح العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل إقامة وطن قومي، والتوصل إلى حل شامل وعادل لهذه القضية من جميع جوانبها.

بعد أكثر من نصف قرن من اعتراف الجمعية العامة بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، وعلى الرغم من

ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن محنة الفلسطينيين ما فتئت تزداد سوءا عبر السنين على الرغم من بعض النجاحات الواقعية التي حققتها السلطة الفلسطينية والمتمثلة في إنشاء المؤسسات العامة الأساسية، وتوفير الخدمات الاجتماعية وإيجاد فرص عمل جديدة. هل يمكن لنا أن نتوقع من شعب تحمل هذا القدر الهائل من الحرمان والإحباط أن يبدي أي مسلك غير الإحساس بالريسة والعداء؟ إننا نناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة، أن تواصل تقديم مساعدتها إلى السلطة الفلسطينية في تنفيذ برنامجها الاجتماعي والإنمائي، بغية إرساء أساس متين للسلام والاستقرار في المنطقة في المستقبل.

ونعرب عن تقديرنا المخلص لهذه اللجنة وللوكالات الأخرى لالتزامها المستمر بقضية الفلسطينيين وإثارها وعي المجتمع الدولي بقضية فلسطين. ونحثها كلها على مواصلة جعل قضية فلسطين قيد النظر وعلى تقديم تقارير حسب الاقتضاء إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وينبغي ألا يتخلى المجتمع الدولي عن واجبه تجاه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الهامة والحساسة. ونحث راعيي عملية السلام وأعضاء مجتمع الأمم على تعزيز جهودهم بغية تحقيق سلام عادل لقضية فلسطين. فالرعاية الدولية لعملية السلام هي الضمان الوحيد لنجاحها الأكيد.

وليس هناك أي شك حول قيام دولة فلسطينية في نهاية المطاف. وأيا كانت التكلفة من حيث المعاناة الإنسانية التي قد يتم تكبدها، فإنه من غير المتصور في ظل النظام العالمي الحالي أن يكون هناك شعب له ثقافته الخاصة به وهويته السياسية يمكن أن يظل إلى الأبد تحت احتلال دائم.

لقد قُدر لإسرائيل وفلسطين أن يتعايشا كجيران، ونتائج العنف المروعة، مثل قتل الأطفال الأبرياء، يمكن أن

وكان استمرار ازدياد النظام الإسرائيلي لإرادة المجتمع الدولي، بل وحتى تجاهله للاتفاقات التي دخل فيها على امتداد السنوات السبع الماضية، رغم أنها صيغت بوضوح لصالحه، سببا لإقناع الفلسطينيين بأن النظام الإسرائيلي لن يتنازل لهم طواعية ولا حتى عن أبسط حقوقهم الأساسية.

وحملة التهريب واسعة النطاق التي تشنها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين وضد حقهم في مقاومة الاحتلال، حملة مروعة ومستهجنة. وفي الوقت الراهن، فإن استخدام الأسلحة الثقيلة ضد الفلسطينيين العزل، والقتل المتعمد للشباب الذين يلقون الحجارة، وإنزال العقاب الجماعي على السكان بأكملهم، والقيود المفروضة على حق العبادة، أمور تبرز واضحة ضمن الأنشطة غير القانونية والإجرامية التي يقترفها الإسرائيليون القائمون بالاحتلال. وحتى الآن، أدى لجوء الإسرائيليين إلى القوة المفرطة وغير المناسبة بغرض قمع احتجاجات الفلسطينيين المشروعة، إلى مصرع المئات وجرح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين العزل.

وعلاوة على ذلك، فإن التدمير المكثف للممتلكات والبني التحتية في المناطق السكنية الفلسطينية، وتخريب الأنشطة الاقتصادية في الأراضي المحتلة - بسبب جملة أمور منها القيود الشديدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من الأراضي المحتلة وإليها وداخلها، جانبان هامين - وإن كانا أقل وضوحا - من جوانب القوة المفرطة التي تلجأ إليها القوات الإسرائيلية ونهجها الجائر ضد الفلسطينيين. وسيظل أثر ذلك التخريب، مقترنا بتعطيل التعليم، ملموسا سنوات طويلة في المستقبل.

إن ما تفعله القوة العسكرية الإسرائيلية المطلقة العنان، يتناقض تناقضا صارخا مع تظاهر إسرائيل بالنوايا السلمية وبأنها راغبة في التعايش السلمي مع المسلمين في

عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، لا يزال الفلسطينيون محرومين من ممارسة حقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم على أرضهم. وما لم يتم معالجة هذه القضية بشكل واف وشامل، وما لم تحل على نحو عادل، لا يمكن أن يسود السلام في المنطقة بأكملها. وقد أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى أن قضية فلسطين تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط، وأنه بدون التوصل إلى حل عادل وشامل لهذه القضية سيظل الشرق الأوسط منكوبا بالقتل والتوترات.

وانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة المستمرة ضد إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، هي رد فعل مشروع وقانوني يتوقع من أي شعب يزرع تحت الاحتلال. لقد شهد التاريخ البعيد والقريب الكثير من أعمال المقاومة ضد المحتل، وما دام الاحتلال مستمرا فليس أمام الشعوب الخاضعة للاحتلال من خيار سوى أن تثور ضده. ومن قبيل السخرية، بل ومن المحزن جدا، على المستوى الإنساني، أن بعض الجماعات الصهيونية شرعت الآن في شن حملة كبرى للعلاقات العامة، وبدأت تذرف الدموع على انتهاك حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين، لا على أيدي الجنود الإسرائيليين الذين يطلقون عليهم الرصاص حتى الموت، بل على أيدي أمهاتهم اللاتي يسيئون معاملة أطفالهن بتركهم يخرجون لإلقاء الحجارة على الجنود. لقد بلغ الخداع والدهماوية حدا لا يمكن تصديقه. والمجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه المهزلة التي تسخر من العدالة والإنسانية. وسواء كنا على مستوى هذا التحدي أم لم نكن، فإن الأطفال الفلسطينيين سينتصرون، ولكننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، علينا أن نقوم بعملية تحليل للذات، لكي نحدد قدرتنا على تحمل مدى ما يتعين على الأطفال الفلسطينيين أن يدفعوه من الأرواح والدماء والبؤس، ثمنا للحصول على ما يستحقونه من تحرر وانتصار.

وتجدر الإشارة أيضا إلى القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية الخامسة بشأن الانتهاكات الخطيرة والجماعية لحقوق الإنسان للفلسطينيين، وإلى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الذي يعرض صورة مروعة للوضع الراهن في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من السخط الدولي والمطالب الواضحة المعرب عنها في تلك القرارات وفي التقرير، فإن الانتهاك الصارخ لاتفاقية جنيف الرابعة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، لا يزال مستمرا دون هوادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ازدراء زعماء إسرائيل المستمر لمعايير ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إنما يزيد من خطورة الوضع في الشرق الأوسط، ويزعزع استقرار المنطقة بأسرها. لذا، وعلى المدى القصير، نعتقد أن خطورة والإحاحية الوضع تتطلب عملا أكثر حزما من قبل المجتمع الدولي بغية وضع حد للفظائع الإسرائيلية. وهذا يتطلب، في جملة أمور أخرى، التبكير بإرسال قوة حماية من قبل الأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة، بغية توفير السلامة والأمن للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتأمين حرية الانتقال والعبادة.

ونظرا لأن الإسرائيليين، في محاولتهم الغاشمة لقمع الانتفاضة، قد انتهكوا وبشكل صارخ المبادئ الأساسية لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، فإن على المجتمع الدولي أن يمهّد الطريق لتقديم أولئك المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين إلى العدالة في نهاية الأمر. وهنا، أود أن أكرر القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حيث طلب إلى مجلس الأمن أن يشكل محكمة جنائية دولية لإدانة مجرمي الحرب الذين ارتكبوا مذابح وحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا التفكير في اتخاذ التدابير التي

المنطقة. وجرّاء النظام الصهيوني المتكررة ونهجه الظالم، يتعارضان مع كل ادعاءاته الصاخبة والحاوية بالسعي إلى السلام مع جيرانه.

وقد بدأت أحدث الجرائم بمحاولة أخرى من جانب الصهاينة لتدنيس الحرم الإسلامي المقدس في القدس الشريف. وكان ذلك متسقا مع السياسة الإسرائيلية العنيدة الرامية إلى تغيير طابع القدس الإسلامي، من خلال عملية تهويد المدينة، تلك العملية المتواصلة والدؤوبة التي أثارت مشاعر الاستنكار والكرب بين المسلمين في شتى أنحاء العالم. وأكرر التأكيد هنا على أن مدينة القدس الشريف لها أهمية قصوى بالنسبة للعالم الإسلامي قاطبة، وأن جميع المسلمين يعلقون أهمية كبرى على حماية الهوية الإسلامية للقدس الشريف، وعلى تعزيز صمود شعبها المسلم. كما أن العالم الإسلامي يعتبر مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ويرفض أية محاولة، وكل محاولة، لفرض السيطرة الصهيونية عليها.

ومنذ بداية الأزمة الأخيرة في الأراضي المحتلة، عبّر المجتمع الإسلامي، بما فيه العالم الإسلامي، من خلال طرق عديدة، عن قلقه وجزعه العميقين من الفظائع التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) يدين الإفراط في استخدام القوة ضد الفلسطينيين. كما أن الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، ناقشت الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، واعتمدت القرار المهم دإط-٧/١٠، الذي أدانت فيه، ضمن جملة أمور،

”أعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة بصورة مفرطة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين“. (القرار دإط-٧/١٠، الفقرة ٢)



إن تحقيق هذه الأهداف النبيل يتعلق، أيضا، بالشعب الفلسطيني. ويتعين تنفيذ إعلان الألفية ليس فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تشغل اهتمامنا فحسب، ولكن فيما يتعلق، كذلك، بالمشكلة التي بقيت بدون حل والمتعلقة بمسألة تقرير المصير لأمة بأسرها وشعبها الذي يعيش تحت نير الاحتلال. إن أكثر من نصف قرن من الإجحاف يتطلب قيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بجهود متضافرة لدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه الباسل حتى يمكن أن تتحقق هذه الآمال التي طال انتظارها، وتأخذ فلسطين مكانها الصحيح كدولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة.

لقد كنا نتوقع أن يكون هذا الاجتماع باعثا على الكثير من الرضا، لو كانت الأحداث المقررة أصلا قد وقعت مثلما كان مخطط لها، وفي هذا الصدد، فإن أحكام مذكرة شرم الشيخ كانت قد نصت على إبرام اتفاق سلام نهائي بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولكن ذلك الزخم قد تبدد خلال العام المنصرم، وذلك على الرغم من المناقشات بشأن مفاوضات الوضع النهائي التي جرت في قاعدة بولينغ الجوية بالقرب من واشنطن في آذار/مارس، ونيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقمة سلام الشرق الأوسط التي عقدت في كامب ديفيد بولاية ميريلاند في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والاجتماعات التي عقدت أثناء قمة الأمم المتحدة للألفية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فلم يتمخض كل ذلك عن اتفاق، خاصة فيما يتعلق بمسألة القدس.

وإزاء هذا الوضع المبهم، اتخذ القادة الفلسطينيون قرارا شجاعا بتأجيل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى حين التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. وبالفعل، فإن هذه الخطوة الجديرة بالثناء، إنما تؤكد مجددا التزامهم الراسخ بالسلام. ولكن، إسرائيل، من جانبها، لم تظهر بعد إخلاصها فيما يتعلق بعملية السلام. فاتفاقات

ترمي إلى اعتبار إسرائيل مسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالمدينين الفلسطينيين. وتتمثل الخطوة الهامة الأولى في هذا الاتجاه في إجراء تحقيق دولي في الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين الأبرياء، والذي نأمل أن يبدأ وأن يستكمل على وجه السرعة وبطريقة متعمقة ودقيقة.

وعلى الأجل الطويل، نعتقد أن السبب الأساسي للمشكلة ينبغي أن يعالج. والحالة في فلسطين، شأنها شأن أي مكان آخر، لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم فيها إلا من خلال عملية ديمقراطية فيما يتعلق بمستقبل الحكومة الديمقراطية في فلسطين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تمكين كل السكان الأصليين في فلسطين، بمن فيهم المسلمين، والمسيحيين واليهود، وكذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى في مخيمات اللاجئين في ظل ظروف خطيرة - من أن يتمتعوا بحقوقهم الكاملة وأن يشاركوا في عملية ديمقراطية لتقرير مصير أرض الأحداد. والنتيجة النهائية لهذه العملية ينبغي أن تتمثل في قيام دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

**السيد وييسونو (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):**

إن الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، إذ تنظر في البند المعنون "قضية فلسطين" في ظل خلفية الألفية الجديدة. ويأتي ذلك في الوقت الذي يفكر فيه المجتمع الدولي في مجريات الساحة الدولية سريعة التغير، ويعيد تكريس ذاته من جديد للرؤية التي يحتويها ميثاق الأمم المتحدة ولتعزيز المنظمة. وفي واقع الأمر، فمنذ النشأة الأولى للأمم المتحدة، لم تظهر البشرية مثل هذا الحنين الجارف لحرية بلا قيود، وعدالة بلا تحيز وتمنية مستدامة. فهذه هي الأهداف التي ستضمن للبشرية استمرار الرخاء والتقدم في القرن الحادي والعشرين.

عن احترام التزاماتها. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان أن نذكر أن مجلس الأمن قد اعتمد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي يطالب بوقف العنف فوراً. وفضلاً عن ذلك، فقد استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وفقاً لصيغة "الاتحاد من أجل السلام"، للنظر في الوضع الخطير على أرض الواقع بسبب القوة القاتلة التي قامت إسرائيل بنشرها في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل.

ونظراً للانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فقد أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات لجنة حقوق الإنسان، التي تشمل ضمن جملة أمور الحاجة إلى أن يتم على أساس عاجل إنشاء لجنة تحقيق في حالة حقوق الإنسان من أجل جمع المعلومات بهدف منع حدوث انتهاكات أخرى في المستقبل؛ ومطالبة المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، وممثل الأمين العام المعني بالمشردين، بالإضافة إلى الشخصيات المعنية الأخرى إيفاد بعثات فورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ترفع تقارير بالنتائج التي تخلص إليها إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً بالزيارة الأخيرة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المنطقة لتشهد بشكل مباشر انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث هناك. ومن المتوقع أن تقوم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمتابعة النتائج التي خلصت إليها والتوصيات التي قدمتها.

وعلى الرغم من الجهود الهامة التي بذلت في شرم الشيخ وباريس لوقف العنف المتفجر وإحياء عملية السلام، فإن الوضع لا يزال متفجراً للغاية. وبينما نأسف للهجوم الذي وقع على حافلة مدنية إسرائيلية، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر قانوني لكي تنتقم حكومة إسرائيل باستخدام

السلام السابقة التي وافق عليها الفلسطينيون بحسن نية قوبلت بالمطالبة، وأساليب الإبطاء الأحادية الجانب مع الحد الأدنى من التنفيذ، الأمر الذي دفع عملية السلام مراراً إلى حافة الانهيار. وثمة ما يبرر غضب السكان الفلسطينيين عامة إزاء التباطؤ في مفاوضات السلام، فهناك الكثير من الأقوال التي لا يقابلها تغير إيجابي في الحالة على أرض الواقع.

إن عملية السلام تقف اليوم في مفترق طرق حاسم. فبعد ذلك المستوى المرتفع من التفاؤل الذي بعثته مدريد عام ١٩٩١، انحدر المسار بالأطراف المعنية بشدة لتواجه التحديات والعقبات، بينما ظل اليأس يستبد بالمنطقة نتيجة التوسع في بناء المستوطنات والسياسات الإسرائيلية الأخرى غير المقبولة. ومنذ التوقيع على مذكرة شرم الشيخ عام ١٩٩٩، مرت فترة زمنية طويلة تجاوزت العام بدون أن يتحقق خلالها سوى القليل من الإنجازات.

وهكذا، وعند مفترق طرق هام عكفت الأطراف المعنية خلاله على معالجة مفاوضات الوضع النهائي، جاءت الزيارة الاستفزازية التي قام بها السيد اريل شارون للحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمثابة حدث بعث على شديد الإزعاج بما ترتب عليه من آثار. ففي خضم حالة الإحباط والمرارة التي يعانيها شعب يشعر بأن السلام قد خذله ولم يقدم له سوى بضع تنازلات ولم يحقق له أي تحسن في معيشته اليومية، جاءت هذه الزيارة لتفجر موجة من العنف في الأراضي المحتلة، تذكرونا بالسنوات الماضية، ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وأدت أسابيع من الاستخدام المفرط للقوة المميتة من جانب إسرائيل إلى سقوط عشرات الضحايا، معظمهم من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. واندونيسيا تأسف للخسارة المأساوية في الأرواح، لا سيما وفاة عدد كبير من الأطفال. ولا يمكن أن ننكر أن هذا الوضع المتردي نتيجة مباشرة للسياسات غير المقبولة التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي فضلاً عن امتناع إسرائيل التام

القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في تقرير المصير.

وأخيراً، مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية تاريخية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين. فمنذ صدور قرار التقسيم، ما فتئ هذا البند يشغل المنظمة، ولا سيما أعمال الظلم التي تقترب ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذه المرحلة الحاسمة، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن ليؤكد مجدداً تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعمه له في نضاله من أجل السلام والعدل.

**السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية):**

ما فتئت قضية فلسطين تناقش لأكثر من نصف قرن في الأمم المتحدة. وقد أعلن المجتمع الدولي دون لبس عن تأييده لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وعبر السنين، كانت هناك فترات قصيرة اتسمت بالأمل تخللت فترات طويلة اتسمت بخيبة الأمل واليأس.

واليوم، بدلاً من أن نبدأ الألفية الجديدة بوعده بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، فإننا نشهد مرة أخرى انزلاق هذه المنطقة في الحلقة المفرغة للعنف المتصاعد. وقد أدت الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها عناصر معينة في إسرائيل مصممة على إبعاد عملية السلام عن مسارها المنشود إلى إشعال الجولة الحالية من العنف التي أودت بحياة ٢٥٠ شخصاً بما في ذلك أطفال فلسطينيون أبرياء. وأدى استخدام القوة الغاشمة المجردة من أي إحساس إلى استئثار روح التحدي لدى الفلسطينيين، مما تسبب في حدوث نتائج مأساوية للجميع. ونحن ندين كل عمليات القتل تلك بأقوى العبارات، ونعرب عن مشاعر تعاطفنا العميقة مع أسر الضحايا.

هذه القوة العسكرية غير المتناسبة في الهجوم على الأراضي الفلسطينية. وفي هذه المرحلة المتوترة، يكون من الضروري أن يتم على وجه السرعة إيفاد قوة مراقبين تابعين للأمم المتحدة لاستعادة الاستقرار في المنطقة.

وبالإضافة إلى هذا النزاع المستمر، تشكل العواقب الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أصابت الشعب الفلسطيني مصدر قلق متزايد لنا. وقد نتج ذلك إلى حد كبير عن قيام إسرائيل بإعادة فرض سياسة الإغلاق التي يتم بموجبها عزل أكثر من ٣ ملايين فلسطيني عن بقية العالم. وتؤدي التدابير الوحشية المتعلقة بعمليات الإغلاق الخارجية والداخلية إلى إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الفلسطيني الوليد. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالكف عن عدوانها العسكري على الشعب الفلسطيني وإنهاء حصارها الاقتصادي للأراضي المحتلة.

وإذ ندرك الحقيقة التي لا جدال فيها والتي مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك أي بديل للسعي الحاد من أجل تحقيق سلام حقيقي وأصيل، فإنه يتعين علينا ألا نضيع الفرصة التاريخية المتاحة لنا الآن. وتقتضي سنوات النضال الشاق التي قضاها الشعب الفلسطيني والتضحيات الهائلة التي تكبدها أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية، حتى يستطيع هذا الشعب أن يمضي قدماً نحو قرن جديد يسوده السلام والحرية والرخاء.

وإندونيسيا من جانبها تكرر التأكيد على الضرورة الحتمية للتوصل إلى تسوية شاملة لهذا الصراع المستعصي، تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وتحقق الشروط الأساسية المطلوبة، ألا وهي: الانسحاب الكامل لإسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً؛ والممارسة غير المقيدة للحقوق غير

ونحث الأطراف المعنية على اتخاذ التدابير الضرورية لوقف الأعمال القتالية، واستعادة الهدوء، وإعادة إرساء الثقة المتبادلة. وينبغي لقادة فلسطين وإسرائيل استئناف الخطوات الجسورة التي بدأوها من أجل تغيير مصير الشرق الأوسط، والابتعاد عن الصراع والتوجه نحو السلام والرخاء.

إننا نؤمن بأنه لا يمكن تحقيق أي سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨). ويعد تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك تفكيك المستوطنات غير المشروعة ضرورة حيوية لتحقيق أي تقدم مجد في عملية السلام. وأهمية القدس الشريف، المدينة المقدسة بالنسبة للمجتمع الدولي بعامة والأمة الإسلامية بخاصة لا تحتاج إلى مزيد من الشرح. وستظل مدينة القدس الشريف جوهر أي تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

وينبغي أن تتضمن أي تسوية سلمية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، على وجه التحديد، انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية والاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. ولا يمكن ضمان الاستقرار والأمن للمنطقة بأسرها على المدى الطويل إلا على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تحقق جميع شعوب المنطقة، اليوم قبل الغد، هدف العيش في شرف وكرامة. وعند ذلك فحسب سيتحقق السلام في الشرق الأوسط من تلقاء ذاته.

**السيد التدمري (لبنان)** (تكلم بالعربية): تتزامن مناقشاتنا اليوم للبند الخاص بقضية فلسطين مع الأحداث الدامية التي يستفحل خطرها يوما بعد يوم في الأراضي

ويتطلب الوضع الراهن اهتماما عاجلا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة من أجل منع المنطقة من الانزلاق أكثر في هاوية العنف وعدم الاستقرار.

وقد كان اجتماع قمة شرم الشيخ في شهر أيلول/سبتمبر الماضي جهدا يرمي إلى عكس اتجاه العنف وإعادة إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من النوايا الطيبة التي أبدت، فإن تلك القمة لم تتمكن من استعادة الحالة الطبيعية في المنطقة. وقد جاءت المبادرة التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد في توقيت حسن للغاية، ونحن نشجعه على أن يواصل جهوده المتابرة.

وهناك قضيتان مطروحتان في هذا الصدد. الأولى ذات طبيعة فورية أكثر وتتعلق بحماية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لاستخدام مفرط وغير متناسب للقوة ضده ولتدابير تكاد تؤدي إلى خنقه اقتصاديا. والثانية، وهي القضية الأساسية الأعم، فتتعلق بممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير. وكلا القضيتان يلزم معالجتهما وحسمهما.

وكما كان الحال بالنسبة لشعوب أخرى واجهت ظروفًا مماثلة، فإن باكستان ما فتئت دوما تؤيد بثبات النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. فالشعب الفلسطيني يعاني أيضا من قسوة الاحتلال الأجنبي. ويتعين على المجتمع الدولي، وخصوصا ضامني عملية السلام، أن يستخدم نفوذه ومساغيه الحميدة لضمان امتثال إسرائيل الكامل لاتفاقيات السلام ولالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بوصفها سلطة احتلال. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

إن التنفيذ المخلص لجميع الاتفاقيات أمر ضروري لتفادي عودة المنطقة إلى الصراع والاضطرابات السياسية.

إننا نتساءل اليوم على ضوء الأحداث الدموية المروعة التي تجري في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين: ألم يكن الوقت لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته عبر أجهزة الأمم المتحدة المختصة ليلزم إسرائيل بتنفيذ قراراته، انسجاماً مع التزامه بمقاصد ومبادئ شرعة الأمم المتحدة؟

إن ما يجري في الأراضي المحتلة في فلسطين هو نتيجة استمرار الاحتلال وتمادي إسرائيل في انتهاك حرمة المقدسات، وهي تتحمل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف بسبب ممارساتها واعتداءاتها وحصارها للمدن والقرى الفلسطينية. إن إسرائيل مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وإلى وقف استعمالها المفرط للقوة، استناداً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، ولقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

كما أنها مطالبة اليوم بوقف اعتداءاتها المسلحة وبسحب آلتها العسكرية من مداخل المدن والقرى الفلسطينية والمواقع المحيطة بها، الموافقة على وجود دولي لحماية السكان المدنيين والتعاون الجدي مع لجنة تقصي الحقائق التي يرأسها السناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، وهو شخصية مرموقة يثق بها الجميع لتقوم بمهمتها على الوجه الأكمل.

إن القضية الفلسطينية، كما هو معروف، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وحلها مرتبط باحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وتمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، فضلاً عن الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم كي لا يتحولوا إلى قنابل موقوتة من شأنها أن تهدد الاستقرار في المنطقة برمتها.

العربية المحتلة في فلسطين، وفي ظل تداعيات خطيرة تعطلت بسببها مسيرة السلام بين الأطراف العربية وإسرائيل.

وقد بدا لنا جميعاً، منذ أشهر قليلة مضت، أن مساعي السلام قد قطعت أشواطاً كبيرة وأنها تقترب من تحقيق إنجاز كبير يوضع حداً لأكثر من نصف قرن من العداء وعدم الاستقرار والتوتر في منطقتنا.

وفجأةً ينفجر الوضع في القدس والضفة الغربية وغزة بفعل الاستفزاز المتعمد الذي خطط له وممارسه رئيس حزب الليكود الإسرائيلي ونسقه مع الطبقة الحاكمة في إسرائيل. ثم تحركت إثر ذلك الآلة العسكرية الإسرائيلية في استعراض مفرط للقوة كان من نتائجه سقوط العديد من الضحايا بين المدنيين منهم أطفال أبرياء كانوا يلمون بمستقبل واعد كغيرهم من أطفال العالم في ظل وطن آمن ومستقر.

ومنذ قيام منظمة الأمم المتحدة، وقضية فلسطين مطروحة على جدول أعمالها. وقد تراكم كم كبير من القرارات الدولية التي اشتملت على أحكام وآليات محددة لمعالجة هذه القضية، وما تشعب عنها من مسائل معقدة وحروب حتى انتهى الأمر إلى مفاوضات توصلت خلالها الأطراف المعنية، من عربية وإسرائيلية، إلى تحقيق تقدم ملموس. وكان سقف هذه المفاوضات قرارات الشرعية الدولية.

إلا أنه تبين للجميع أنه في اللحظات الحاسمة التي كانت تتطلب قراراً إسرائيلياً جاداً، يتراجع الجانب الإسرائيلي عما وقع عليه أو اعترف به وتراجع بالتالي فرص السلام لتتقدم طرقات العدوان والتشدد والتشكيك والاستعلاء والاستخفاف بالحقوق المشروعة للآخرين، وكأن قدر الإسرائيليين هو تغليب منطق القوة على منطق العدل الذي طالما أكدته القوانين والأعراف الدولية، وكرسته الأمم المتحدة بقرارها سنة بعد سنة وأزمة بعد أزمة.

إلا أن المأساة الحقيقية في الحالة هذه هو أن العالم كله ما زال عاجزا عن الحركة، وغير قادر أو غير راغب في وقف العنف ضد شعب فلسطين بشكل فعال. أود، باسم وفد بلادي، أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد على تأييد ناميبيا الثابت لشعب فلسطين في سعيه من أجل إقامة السلام، والعدل، والدولة، وتحقيقه الشامل لأهدافه وطموحاته المشروعة.

لقد نتج عن القوة المفرطة التي تستخدمها قوات الدفاع الإسرائيلية من خلال استخدام الطائرات العمودية المسلحة، والقذائف، والدبابات، وأسلحة أخرى ثقيلة أكثر من ٢٥٠ قتيلا وآلاف الجرحى، والذين يمثل الفلسطينيون الأغلبية العظمى منهم، أغلبهم من الشباب والأطفال. ولا بد من إجراء تحقيق كامل في تلك الجرائم البشعة، وينبغي اتخاذ خطوات ملائمة على أساس نتائج التحقيق. وينبغي على إسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، أن تلتزم بدقة بواجباتها ومسؤولياتها في إطار اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. ويشعر وفد بلادي بنفس القلق إزاء الحصار الاقتصادي غير القانوني والمهين المفروض على الشعب الفلسطيني، والذي نتجت عنه معاناة وخسائر مالية هائلة يبلغ مجملها لعدة مئات الملايين من الدولارات. وتنتهك تلك الأعمال، بجانب الجرائم العسكرية البشعة، كل حكم من قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دانغوي ريبواكا (غابون).

ملاحظات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هي شهادة إضافية على تلك الحقائق. ويدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني لمساعدته على مواجهة هذه الأزمة الإنسانية.

إن معالجة القضية الفلسطينية يجب أن تتكامل في إطار تسوية عادلة وشاملة تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام وفقا للمبادئ التي اعتمدها مؤتمر مدريد والتي من شأنها أن تعيد لسوريا الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي هذا السياق يؤكد لبنان تمسكه بحق السيادة على مزارع شبعا، ويدعو إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

لقد أعلن القادة العرب أكثر من مرة أن سعيهم للسلام خيار استراتيجي، وتجاوزوا بذلك دوافع وعوامل الجغرافيا والتاريخ والموروث الثقافي. وعلى إسرائيل في المقابل أن تتمتع جيدا في أبعاد هذا الالتزام العربي التاريخي وتستجيب لمتطلبات هذا السلام، بعيدا عن منطق القوة وعقدة الحصار. إن التاريخ مليء بمشاهد السقوط المريع لمن اتبعوا فقط نهج القوة والاستعلاء.

**السيد أوريب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):** إن وفد بلادي عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومن هذا المنطلق نؤيد بالكامل التقرير الذي قدمه أمس رئيس اللجنة، أخي السفير السنغالي إبراهيم ديغويبي كا.

لقد أظهرت اللجنة مرة أخرى سماتها القيادية في الدور الحاسم الذي تلعبه في تشجيع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وكان الاحتفال أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني له أهمية خاصة، لا سيما في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل في ممارسة العنف المفرط والقتال ضد شعب فلسطين. وكان شرفا لنا أن نشارك في أحداث أمس المتميزة، وبتلك المناسبة أعربنا عن تعاطف وفد بلادنا مع أسر القتلى، ونود أن نكرر تعازينا اليوم.

ولذلك ينبغي أن نواصل دعم جهود الأمين العام والوسطاء الآخرين من أجل تلك الأهداف.

**السيد الناصر (قطر)** (تكلم بالعربية): يطيب لي ونحن نناقش البند ٤١ من جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة "قضية فلسطين" أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٢/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٤ بنفس التاريخ.

إن المتبع لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة يدرك المعاناة القاسية التي يعيشها الشعب العربي في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، ولعل الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية تجاه السكان العرب تقودنا إلى إدراك فداحة الخرق الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي والعهد الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كما أنها تمثل تحدياً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي أقرت في ٨ آب/أغسطس ١٩٤٩ حول حماية المواطنين وقت الحرب ومسؤولية سلطة الاحتلال تجاههم، ونستذكر في هذا الصدد المؤتمر الذي عقد في جنيف في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، والذي يعد الاجتماع الأول الذي تعقده الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة حيث جاء هذا المؤتمر بناء على دعوة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة. وقد أوضح المؤتمر بجلاء انطباق هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. كما أكد على ضرورة الاحترام الكامل لأحكام الاتفاقية المذكورة في هذه الأراضي.

وتؤيد ناميبيا بقوة الحل السلمي لجميع المنازعات. وكنا نعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط تتقدم بشكل جيد إلى أن جاءت زيارة السيد أرييل شارون الاستفزازية إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر من العام الحالي. وللأسف تسبب ذلك الفعل في انتكاسة لعملية السلام. إلا أن وفد بلادي يرحب بالجهود المضنية للأمين العام، ورئيس الولايات المتحدة، والقادة الإقليميين لإنقاذ الوضع. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ بدون تأخير. ومن الأهمية بصفة خاصة أن تبدأ لجنة تقصي الحقائق مهامها على وجه السرعة.

وفي ضوء ما قلته، أصبح من الملح للغاية إنشاء قوة حماية تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين الفلسطينيين. ولقد أعد مؤتمر حركة عدم الانحياز بعد ظهر أمس مشروع قرار لمجلس الأمن ينص على إنشاء مثل هذه القوة. ويدعم وفد بلادي بقوة ذلك الجهد، ونأمل أن يتخذ تحرك بشأن مشروع القرار عاجلاً.

لقد أثبتت أحداث الأسابيع القليلة الماضية مرة أخرى أن قضية فلسطين هي لب عملية السلام في الشرق الأوسط بأسرها. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) إلى حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط والذي سوف يجلب السلام والأمن والاستقرار إلى المنطقة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يتم التنفيذ الكامل لقرارات المجلس الأخرى، مثل قرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وقرارات الجمعية العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقي هذا البند قيد نظرها إلى أن تتم الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال بوصفها حقوقاً غير قابلة للتصرف.

إن الانتفاضة الفلسطينية مازالت تتصاعد باستمرار حتى دخلت شهرها الثالث مع حلول شهر رمضان المبارك، ومازال الإصرار واضحا على المقاومة والتضحيات الكبيرة مستمرة، وإن المقاومة الشعبية أصبحت عاملا رئيسيا في تحديدها معالم المستقبل، والتأثير الكبير الذي فرضته على الحياة السياسية في الشرق الأوسط، لأن الموقف لم يعد يحتمل العودة إلى المفاوضات بأسلوبها الذي امتد تسع سنوات منذ مؤتمر مدريد. وأصبحت الانتفاضة نقطة تحول حقيقية في أسلوب التفكير والعمل معا. وظهرت وحشية الحكومة الإسرائيلية وقسوتها في التعامل وضرب المدنيين بالصواريخ والقنابل والرشاشات، وانكشف الاستعمار الاستيطاني والتوسع.

وبتكليف من حضرة صاحب السمو الشيخ/حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر ورئيس مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة سعادة الشيخ/حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر وعضوية كل من وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية، وماليزيا، والمغرب، والسنغال، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي قدمت إلى مدينة نيويورك لعقد جلسة خاصة مغلقة لمجلس الأمن، حيث أكد سعادته على أن الانتفاضة هي دور مفروض على الشعب الفلسطيني، وأن قافلة الشهداء تتواصل والجنازات لا تنقطع ومشهد الحزن في كل بيت، وسأل هل يأتي يوم يؤمن فيه الضمير العالمي بأن حق الشعب الفلسطيني هو أن يتمتع بحريته أسوة بكافة شعوب العالم. وتابع رئيس الوفد بأنهم قد اختاروا السلام كخيار استراتيجي، وأن السلام لا يعني الاستسلام، كما أكدت على ذلك كل الشعوب، وأن القوة المفرطة التي تستخدمها القوات الإسرائيلية لا مبرر لها، وترتكب مخالفات خطيرة في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ودعا مجلس الأمن لاتخاذ خطوات فورية للحيلولة دون المزيد من تدهور الموقف، ووضع عملية السلام

إن الشعب الفلسطيني يتعرض في أراضيه المحتلة مع الأسف، ونحن نتكلم الآن أمام هذا المحفل الدولي الرفيع المستوى، إلى أبشع وأقسى صنوف الاعتداء والقهر والتنكيل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن الواقع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية دون لبس أو غموض هو استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الصاروخية والمدفعية، واستمرار الحصار الاقتصادي الخانق، ومنع وصول المواد التموينية والطبية والوقود للأراضي الفلسطينية التي تخضع للسلطة الوطنية.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على ما جرى من مباحثات لوقف العنف وإعادة الهدوء للمنطقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مباشرة أو بحضور أطراف دولية أو عبر مبادرات فردية ذات صفة رسمية مثل اتفاق باريس واتفاق شرم الشيخ واتفاق بيريز مع الرئيس ياسر عرفات، والاتصالات الهاتفية بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس عرفات ورئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك، نرى أن أيا من الاتفاقات التي نجمت عن هذه اللقاءات والمباحثات وجرى الالتزام بها لم يتم تنفيذها من قبل الطرف الإسرائيلي لوقف إطلاق النار وتهدئة الأوضاع.

وفي هذا الصدد يمكننا إن نقول أن المفاوضات السياسية التي تخللتها تناقضات واشتباكات في الآراء والحلول انتقلت في الوقت الحاضر لتصبح مفاوضات عنيفة على الأرض. وتحاول إسرائيل من خلال استخدام قوتها العسكرية بشكل همجي أن تجبر الفلسطينيين على قبول ما رفضوه في المفاوضات السياسية. وبما أن الطرف الإسرائيلي يريد إخضاع الطرف الفلسطيني وإكراهه على قبول حلوله للوضع النهائي، وطالما أن الفلسطينيين يرفضون ذلك، يستمر الإسرائيليون في قصفهم الهمجي للمناطق الفلسطينية ويستمررون في فرض الحصار الاقتصادي وشن حرب لتدمير المؤسسات الفلسطينية وتجويع الشعب الفلسطيني.



**السيد ليفيت (فرنسا)** (الكلمة بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

بينما كان يبدو لنا أننا قد اقتربنا أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم، فإن الأزمة التي نشأت ومازالت مستمرة لأكثر من شهرين أغرقت مرة أخرى الأسر الفلسطينية والإسرائيلية في الأحزان، وأعاقت مرة أخرى احتمالات التوصل إلى اتفاق.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، تتمثل المسألة ذات الأولوية في ضرورة وقف العنف واستئناف المفاوضات. ونحن نحث الطرفين على التحلي بروح المسؤولية وتنفيذ التدابير الحكيمة المطلوبة لهذا الغرض على النحو المتفق عليه في قمة شرم الشيخ. إلا أن الأزمة الحالية التي تعبر عن إحساس عميق بالإحباط تحتاج بوضوح إلى حل سياسي شجاع وكريم. والسبل التي تؤدي إلى ذلك الحل قد تم تبيّنها من قبل، ألا وهي تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في شرم الشيخ وفي الاتفاقات التي تم التوقيع عليها وفي القانون الدولي وخصوصا فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، يصر الاتحاد الأوروبي بقوة - مثلما أعلن في العام الماضي في الجمعية العامة خلال المناقشة العامة بشأن نفس هذا البند - على ضرورة امتناع كل من الطرفين عن القيام بأي أنشطة يمكن أن تمثل حكما مسبقا على النتيجة النهائية للمفاوضات أو تلحق ضررا بجو المفاوضات. إن عدم إحراز أي تقدم في عملية السلام، بما في ذلك بشأن قضية المستوطنات، هو السبب الجوهرى وراء إحباط الفلسطينيين وإثارة العنف.

في مسارها وفق الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهم مازالوا يؤمنون بأن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران إطار عمل قابل للتطبيق وعادل من أجل تطبيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

وأضاف أنه يؤكد في الوقت الراهن أن الضرورة تقتضى بشكل ملح أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، باتخاذ إجراءات فورية لإدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولتأمين حماية دولية محايدة للفلسطينيين، ووضع حد للعنف وجرائم القتل الدائرة ضد الفلسطينيين وضمان سلامة وقدسسية القدس الشريف وتأكيد رفض أي سيطرة أو سيادة إسرائيلية على المقدسات الإسلامية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتعجيل بإنشاء آلية تحقيق دولية وفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠). كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد مسؤولية إسرائيل عن تعويض المواطنين الفلسطينيين عما لحق بهم من أضرار.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية الدموية ضد المدنيين الفلسطينيين والحصار المستمر للأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يمكن أن يسمح الضمير الإنساني باستمرار حملة التقتيل هذه وبث الرعب والمعاقبة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ونؤكد في هذا الصدد على دعوتنا لمجلس الأمن بأن ينشئ على وجه السرعة قوة للحماية تابعة للأمم المتحدة يتم إرسالها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، بغرض توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

الآلاف - معظمهم من الفلسطينيين، والكثير منهم من الأطفال. وهذا أمر لا يمكن قبوله.

وفي مواجهة خطورة هذه الحالة، شدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، حتى وإن كنا نحازف بتكرار الكلام، على أن الأولوية يجب أن تكون لوقف العنف. وفي مجلس الشؤون العامة، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام وزراء خارجية البلدان الـ ١٥، بمناشدة الطرفين مرة أخرى التحلي بروح المسؤولية وعدم الاستجابة للاستفزازات. واسمحو لي أن أذكر الجمعية العامة بكلماتهم:

”على مدى الأسابيع الماضية، كانت أرواح الفلسطينيين والإسرائيليين تزهق يوميا. وهذا وضع لا يمكن تحمله. والاتحاد الأوروبي يناشد الطرفين إبداء إحساسهما بالمسؤولية بعدم الاستجابة للاستفزازات.

”إن عدم وجود تقدم في عملية السلام، بما في ذلك مسألة المستوطنات، هو مصدر إحباط المجتمع الفلسطيني والعنف.

”والاتحاد الأوروبي يحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يمثلوا بالكامل، ودون تأخير، للتعهدات التي قطعوها في شرم الشيخ قبل خمسة أسابيع وفي غزة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

”ويطلب من السلطات الإسرائيلية أن تسحب قواتها المسلحة إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر، وأن تلغي القيود التي فرضتها على حركة البضائع والأشخاص في الأراضي الفلسطينية؛ وأن ترفع العقوبات المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية؛ وإذا بدا من الضرورة المطلقة أن تتخذ قوات الأمن أي إجراء،

ورغم الحالة الخطيرة جدا السائدة في الوقت الراهن، شهدنا في العام الماضي بعض بوادر الأمل. ففي كامب ديفيد بُحث حلول جريئة وبناءة، وعلى الأخص، فيما يتعلق بأكثر المسائل حساسية على الإطلاق، ألا وهي القدس. وهذه الحلول، للمرة الأولى، فتحت الآفاق أمام احتمالات حقيقية للتسوية.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن آرائه بشأن هذه المسألة في عدة مناسبات. وقد أيدنا قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وبصفة خاصة مقرر المجلس بأن يشجب العمل الاستفزازي الذي وقع في الحرم الشريف بالقدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأعمال العنف التي ترتبت عليه هناك وفي أماكن مقدسة أخرى، وكذلك في مناطق أخرى في مختلف أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وأيدنا أيضا إدانة المجلس لأعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة بشكل مفرط ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابات وخسائر في الأرواح.

وتقيمنا لهذه القضية لا يزال كما هو. فالاتحاد الأوروبي بذل كل جهد لإنهاء العنف وإقناع الإسرائيليين والفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ومن بياريتس، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ناشد الاتحاد الأوروبي الطرفين، وكان حاضرا في شرم الشيخ في ١٥ و١٦ تشرين الأول/أكتوبر. واضطلع مبعوث خاص للاتحاد الأوروبي بدور هام في لقاء عرفات - بيريز الذي عقد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أدى إلى إبرام اتفاق بشأن تدابير يرجح أن تضع نهاية لأعمال العنف. وفي مارسيليا استؤنفت هذه المناقشات، وتم التأكيد مجددا على الالتزام الذي قطع من قبل بالعودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر.

ولا تزال الحالة تشكل مصدرا للقلق عميق. ففي غضون شهرين لقي أكثر من ٣٠٠ شخص مصرعهم وجرح

للشعب الفلسطيني بأن يستعيد إيمانه بأن مستقبلا أفضل في انتظاره. والاتحاد الأوروبي يعيد التأكيد على التزامه إزاء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والمبادئ المعتمدة في مؤتمر مدريد - وبصفة خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بعد ذلك في أوسلو. ويؤكد الاتحاد الأوروبي، على أساس إعلانه المعتمد في برلين، التزامه بشأن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ودعم تلك الحقوق، وكذلك التزامه بأن يرى هذا الشعب وقد حقق تطلعاته الوطنية، بما فيها حقه في إقامة دولة. كما يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده على حق الشعب الإسرائيلي في الأمن.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوقيع عليها، والاتفاقات المؤقتة على وجه الخصوص. وناشد الطرفين التوصل سريعا إلى حل مقبول بشكل متبادل للمسائل المتعلقة بالوضع الدائم، امثالاً لاتفاقات أوسلو والقانون الدولي؛ وبالذات قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

كما أن البلدان الخمسة عشر، مثلما أعلنت في مارسيليا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كررت التأكيد على الموقف المشترك الذي أعربت عنه في الإعلان المعتمد في برلين في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩، راغبة في أن ترى

”في المستقبل القريب، ويا حبذا من خلال المفاوضات، إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقادرة على البقاء ومسالمة“.

وفي سانتا ماريا دي فييرا، في ٢٠ حزيران/يونيه، شدد الاتحاد الأوروبي على مدى أهمية أن توضع في الاعتبار الكامل، في محادثات الوضع الدائم، سلامة أية دولة فلسطينية يمكن أن تنتج عنها.

أن تستخدم الوسائل غير الفتاكة فقط، كما دعا إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة.

”ويدعو السلطة الفلسطينية إلى أن تبذل قصاراها لإنهاء العنف؛ وأن تصدر تعليمات مشددة لقوات الأمن بوقف إطلاق الرصاص على الإسرائيليين، وفقا للبيان الصادر عن الرئيس عرفات.

”ويدعو الاتحاد الأوروبي لجنة تقصي الحقائق التي أنشئت في أعقاب مؤتمر قمة شرم الشيخ، والتي يمثل الاتحاد الأوروبي فيها السيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي المعني بالسياسة العامة الخارجية والأمنية، أن تبدأ عملها في الميدان دون تأخير.

”ونحن نؤيد اقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة بأن يبحث مع الطرفين ترتيبات لإرسال بعثة مراقبين وفقا لولاية مجلس الأمن.

”ومازلنا نؤيد مساعي الرئيس كلينتون والتزامه الشخصي في عملية البحث عن السلام.

”ويبقى الهدف، بطبيعة الحال، هو استئناف الحوار ومحادثات السلام، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية. كما أن وقف أعمال العنف مسألة عاجلة وحيوية.

”والاتحاد الأوروبي يرغب في المساهمة في هذا الصدد. وهو على استعداد لتولي مسؤولياته.“

وبعد هذا الاقتباس من البيان الوزاري الصادر عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشدد على أنه لا يوجد بديل للحل السياسي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ليس هناك من خيار غير التفاوض للتوصل إلى السلام الذي سيسمح

من أن القمة لم تتوصل إلى اتفاق نهائي بين فلسطين وإسرائيل، فإنها فتحت الباب أمام إجراء حوار بشأن أكثر الموضوعات تعقيدا - وهو موضوع يسعدنا جميعا أن نشهد تحقيق تقدم ملموس بشأنه.

وقد راودنا أمل جارف وقتها أن تتابع الأطراف المشاركة في القمة مفاوضاتها بجدية وأمانة بهدف التوصل إلى حل حاسم لهذه المشكلات. ولكن من المؤسف أن أمل المجتمع العالمي تلاشى بسبب المصادمات الدموية التي حدثت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام في القدس وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان الوضع في الميدان يتدهور يوما بعد يوم أكثر فأكثر، وأصبح السلام والأمن الراهنان معرضين للخطر. وتعرف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن قلقها إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، وهي تندد بشدة بجميع أعمال العنف والاستعمال المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. وندعو أيضا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حتى يمكن تمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات وإعادة عملية السلام إلى مسارها بأسرع ما يمكن.

إن قضية فلسطين باتت الآن أكثر تعقيدا. فعملية السلام يحدق بها الآن خطر شديد. وفي رأينا أن أفضل وسيلة لإهاء العنف قبل أن ينتشر أكثر من ذلك تتمثل في مساعدة الأطراف المعنية على التحرك بأسرع ما يمكن نحو الاتفاق النهائي. وفي هذا الصدد، نحدد نداءنا للمجتمع الدولي بأن يواصل بذل جهود سياسية ودبلوماسية لدعم المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل وتعزيزها بغية إيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع الجاري. يعرف الجميع أن الشعب الفلسطيني يعاني منذ زمن طويل. ويتعين على المجتمع العالمي أن يضاعف

وأخيرا، أود أن أشدد على أن الأمم المتحدة يمكنها، بموافقة الأطراف، أن تلعب دورا مفيدا: الإسهام في جهود لتهدئة الحالة وفي البحث عن حل دائم. وعلى مستوى متواضع وتقني، نرى أن إعداد برمجة حاسوبية تحت إشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لسجلات الملكية الخاصة بفلسطين تحت الانتداب، تمثل مساهمة مفيدة في التحضير لتسوية محتملة لمسألة اللاجئين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

إن الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام على الصعيد السياسي لا بديل لها، باعتراف الجميع، وقد حظي الدور الحاسم الذي قام به في مؤتمر قمة شرم الشيخ بالاشادة بالإجماع. وقد فوض مجلس الأمن السيد كوفي عنان التشاور مع الأطراف بشأن الطرائق والسبل المقبولة لإيفاد بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وأملنا أن يتم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين دون إبطاء.

**السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)**  
(تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أعرب باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، عن صادق مواساتي لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم أثناء أحداث العنف الأخيرة. وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديرنا الشديد لكل الذين بذلوا من وقتهم وجهدهم الكثير محاولين التوصل إلى تسوية للأزمة الراهنة في الشرق الأوسط.

في العام الماضي شهد المجتمع العالمي بعض التطورات المشجعة في الشرق الأوسط، خاصة التوقيع على مذكرة شرم الشيخ، التي أنهت فترة طويلة من الجمود في عملية السلام وجددت الآمال في التوصل إلى تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. وكان عقد مؤتمر القمة الثلاثية في حزيران/يونيه من العام الماضي خطوة هامة أخرى في الجهود التي يبذلها الطرفان المعنيان لتسوية خلافهما. وعلى الرغم

عن قضية فلسطين. وتوجز هذه الوثيقة الهامة الوضع الراهن، الذي تكتنفه أخطار عديدة لعملية السلام، وتقدم أيضا معلومات حول المبادرات والجهود الجارية لإنقاذ العملية.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام على وضوح التقرير والإشادة به على التزامه ومشاركته الشجاعة في هذه الجهود.

كذلك نظر وفد بلادي باهتمام خاص في تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي يسعدني أن أقول إنه يرأسها زميلي وصديقي سفير السنغال إبراهيم ديغويبي كا. ويسعدني أن تسنح لي الفرصة مرة أخرى للإعراب عن تقديري له على المهارة والتفاني الكبيرين اللذين تحلى بهما في اضطلاعهما بمهمته السامية والحساسة.

أخيرا، يود وفد بلادي الإعراب عن امتنانه لصناع السلام الذين يعملون بلا كلل لاستعادة السلام إلى فلسطين، أرض السلام - وأنا أفكر هنا على وجه الخصوص بالرئيس كلينتون.

إن الحالة الراهنة في فلسطين، والمشحونة بالمخاطر التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، تضيء على نقاش اليوم لونا مأساويا وأهمية كبرى. وشعوب الأمم المتحدة، التي يغمرها الأمل، تمعن النظر في جمعيتنا العامة بشيء من القلق. إنها تتوقع من هذا النقاش - وهو آخر نقاش في القرن العشرين يخصص لقضية فلسطين - زحما جديدا وحاسما للقوى المحركة للسلام. ويود شعبنا أن يكون هذا العام الاحتفالي، بالنسبة لفلسطين ومن ثم بالنسبة للشرق الأوسط:

”وقتا للمصالحة بين الناس، وللسلام المستعاد بين الأمم، ووقتا تتحول فيه السيوف إلى محارث ويفسح تصادم الأسلحة المجال لأناشيد

جهوده وأن يبذل كل ما في طاقته لمساعدة الطرفين على حل مشاكلهما.

ونظرا لأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط، فلا يمكن تصور أي تسوية في الشرق الأوسط لا تأخذ في اعتبارها بالكامل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ولن تنعم فلسطين وإسرائيل بسلم حقيقي دائم إلا عندما تحل المشاكل الفلسطينية بطريقة عادلة ومعقولة، وعندما يستعيد الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يكرر التأكيد على تأييد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الراسخ للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في نضاله من أجل ممارسة حقوقه الثابتة، لا سيما حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في وطنه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والمجتمع الدولي ملزم بمواصلة العمل على مساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلته.

والحق أن الطريق إلى السلام ليس سهلا. وقد رأينا جميعا أن هناك عقبات عديدة مازالت موجودة. ولكن قضية السلام عادلة وهي تمثل الآمال المتأجحة لشعوب المنطقة في العيش معا، والتعاون والتعايش سلميا. ولذلك، يتحتم علينا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا لإيقاف أحداث العنف الجارية وأن نضمن عودة عملية السلام إلى مسارها في الشرق الأوسط. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار سيظل دائما السبيل المؤكد نحو تحقيق السلم والأمن، بدلا من المواجهة. ولا يمكن حل مشكلة فلسطين إلا بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. تمنى للطرفين المعنيين مباشرة وهما إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كل الخير في جهودهما لتسوية خلافاتهما.

**السيد بيلينغا - ايبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):** لقد قرأ وفد بلادي باهتمام تقرير الأمين العام

احتلال أرض أو جزء من أرض دولة أخرى، مهما كان صغر حجمها.

علاوة على ذلك، تذهب الكامبيرون إلى أبعد من القانون المادي، وإلى مستوى الضمير الإنساني، في تأكيدها على عدم جواز تحجيم وضع شعب بأكمله - الشعب الفلسطيني - إلى وضع اللاجئين - مشردين، وبلا دولة، وبلا مستقبل. ولقد قالت الكامبيرون دائما، وتكرر اليوم، إن أي حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، الذي يتخذ نهجا شاملا وليس جزئيا، لا بد أن يشمل التطبيق الصارم من جميع الأطراف المعنية لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي يقر البعد الفلسطيني للصراع.

ومنذ ما يقرب من نصف قرن الآن والشعبان العربي والإسرائيلي يعيشان في حالة توتر دائمة. وبالرغم من القرارات والاتفاقات التي تم تحقيقها لتشجع السلام، الذي هو عزيز جدا على هذه المنطقة، مازلنا بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف. وكيف يمكننا تفسير هذا الصراع الدموي الدائر بين شعبين توحدتهما رابطة أخوة تشهد عليها الكتب السماوية - الإنجيل والقرآن. كيف نفهم هذا الصراع الدائر بين شعبين ينبغي أن تكون ثقافتهم أساس الأخوة.

اللغة العبرية واللغة العربية تكتبان كلاهما من اليمين إلى اليسار وتتشتركان في جذور واحدة. ودعوني أستشهد هنا بمثال - أود أن أرجع إليه لاحقا - وهو كلمتي شالوم وسلام.

هذان الشعبان لا بد وأهمهما يعيشان معا على الأرض ذاتها، ومن ثم كان الاقتراح الذي قدمته لجنة بيل في عام ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية والأخرى عربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة خطة التقسيم على أساس ذلك الاقتراح.

السلام". (البابا يوحنا بولص الثاني، دعاء الاحتفال باليوبيل الأعظم لعام ٢٠٠٠).

ولقد انضمت الكامبيرون إلى الجهود التي تبذلها دول أخرى في البحث عن أمل وعن عناصر السلام الدائم في الشرق الأوسط. وما من شيء يبعث على الدهشة في ذلك بالطبع، إذ أن الكامبيرون أولت باستمرار اهتماما بقضية فلسطين الخطيرة وبحالة السلام في الشرق الأوسط. واتخذت موقفا معروفا بثباته وحياده وإحساسه بالصدق والتناسب.

وتعلم الكامبيرون من التجربة أن الأعمال المحدية لا تكون صاحبة، وأن الضحيج لا يجدي كثيرا. لقد تفانت الكامبيرون دائما وبسخاء في مسعى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. فنحن أعضاء في لجنة حكماء أفريقيا، المكلفة من منظمة الوحدة الأفريقية، والتي تدعو من أجل السلام في الشرق الأوسط وتناصر الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني العربي في تقرير المصير وإنشاء دولته، وكذلك حق جميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وبالنسبة للكامبيرون، فإن مشكلة فلسطين لم تزرع داخل مشكلة الشرق الأوسط العامة والحيرة. وهي ليست عنصرا ثانويا في صراع أكبر. لا، فإن قضية فلسطين هي الأصل، وهي لب الأزمة في الشرق الأوسط تماما. وحلها شرط أساسي للسلام.

وينبع إصرارنا على حق الفلسطينيين في وطن واعترافنا بحق إسرائيل في الوجود من ذات الاعتبار الجوهري، والذي نولي له أولوية مطلقة للغاية - ألا وهو أن الأرض، بوصفها عنصرا أساسيا للدولة، لا يمكن فصلها عن كيان الدولة. ولقد أقر القانون والعرف هذا المبدأ، وصدقت عليه الكامبيرون. ونتيجة لذلك، لا يستطيع بلدي أن يقبل، ولن يقبل أبدا أي محاولات من جانب أي دولة بضم أو

تعطينا فرصة أكبر لتحقيق السلام؟ إن الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي شعبان شقيقان. وأخلاقيات الأخوة حكمت عليهما بأن يعيشا معا في إطار نظرية الاختلاف الإيجابي وإيكولوجيا الحياة. فالحياة هي القيمة العليا التي تتمسك بها كل الشعوب. وهي قيمة يتعين علينا أن نهض بها وندافع عنها ضد كل أنواع التهديدات. وفي هذا الصدد، فإن ما هو خير للبعض ينبغي أن يكون خيرا للآخرين. وبالتالي، ليست هناك حاجة لسفك كل تلك الدماء من أجل تحقيق السلام.

إن الفلسطينيين والإسرائيليين أشقاء ولكن توجد فوارق بينهما، لأن الأخوة تشمل بالضرورة وجود فوارق. وتلك الفوارق هي التي تثري الإنسانية وتعطيها معنى. دعونا إذن نثري أنفسنا بالفوارق المتبادلة بيننا، كما حدث على ذلك بول فاليري. وعند النظر إلى هذه الفوارق نظرة إيجابية، وعندما يكف كل منا عن أن يكون عدوا لغيره كيما يتم النظر إليه كإنسان سوي له نفس الاحتياجات والتطلعات التي لغيره، عندئذ سيصبح باختصار إنسانا له الحق في الحياة كغيره. ومن التعاليم الأساسية للغاية في هذا الصدد ما يلي: "لا تقتل" و "لا تسفك دماء بريئة". وينطوي الحق في الحياة كذلك على الحق في أن يكون للإنسان دولة أو أمة؛ والحق في الأرض؛ والحق في الأمن. وينبغي أن يتمتع الفلسطينيون والإسرائيليون بنفس الحقوق باسم المبادئ التي أشرت إليها.

لذلك، لن يكون من الممكن تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط إلا إذا أصبحت القيم الأخلاقية المعيار الذي يطبق على الجميع. وفي قمة الألفية، دعا رئيس جمهورية الكاميرون السيد بول بيا إلى النهوض بالقيم الأخلاقية في عالم أخذ يفقد هذه القيم. ويقتضى تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين الاعتراف والاحترام الدقيق لكرامة الإنسان الفرد ولحقوقه الطبيعية: كالحق في

وتمثل ذلك في القرار ١٨١ (د - ٢)، الذي توخى إقامة دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين، وكذلك وضعها خاصا للقدس.

وأدى عدم الاحترام لذلك القرار ولأخوتهم المشتركة من خلال إنكار ورفض كل منهما الاعتراف بالأخر على نحو متوال إلى حدوث تدمير ذاتي وحروب يقتتل فيها الأشقاء بين شعبين وحدت بينهما الأرض. إن هذين الشعبين - شأهما شأن الشعوب الأفريقية - يعلقان أهمية كبرى على الأرض، التي لم توجد لكي تتشرب دماء رجال يسفكها رجال آخرون. فهذه الأرض إنما وجدت لتمكين البشر من الازدهار ولتمكين الشعوب والأمم من أن تحقق مصائرهما. وتعارض الحرب الحالية تماما مع تلك الخطة ومع المنطق الخاص بتلك الأرض.

وخلال هذه المناقشة، تذكرنا مبادرات شتى اتخذت من أجل إخماد النيران المشتعلة في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧. وأشير هنا إلى معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر لعام ١٩٧٩، وبصفة خاصة إلى مؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١ واتفاقات أوسلو. وأدى ظهور بصيص الأمل هذا في تلك السماء الملبدة بالغيوم إلى جعلنا نعتقد أننا نتقدم على نحو حتمي ولا رجعة فيه نحو السلام وأن السلام كان قريب المنال والواقع أن ذلك الأمل قد تأكد بمضي السنين. إلا أنه تبدد فيما يبدو مع الأسف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في أعقاب الزيارة التي قام بها السيد شارون إلى الحرم الشريف. فمنذ ذلك الحين، أخذت الحالة في الشرق الأوسط تصبح حرجة فترة أخرى، وقد تتردى تماما ما لم يتم العمل لوقف الموجة الحالية من العنف والقتل ولاستعادة عملية السلام.

ألم يحن الوقت بعد للتحرك فيما يتجاوز الأسس القانونية التي وضعناها في عدد كبير من القرارات التي اتخذت حتى اليوم؟ وبعبارة أخرى، ألا يمكن للقيم الأخلاقية أن

وبؤس الآخرين. ولكي نبتكر السلام لا بد لنا من أن نعمل معا من أجل إقامة مجتمع العدالة والإخاء.

لقد كان شعب فلسطين - إسرائيليون وفلسطينيون - سائرا في طريقه لصبح مبتكرا للسلام، الذي يطلق عليه إسما واحدا، وهو شالوم بالعبرية وسلام بالعربية. وفي أرضه، يتخذ هذا الاسم بعدا أوسع من كلمة سلام المحردة. فهو يعني الرفاه في الحياة اليومية، وحالة الإنسان الذي يعيش في انسجام مع نفسه ومع الآخرين ومع الطبيعة. وهو يعني السعادة الكاملة التي لا تشوبها شائبة. وشالوم/سلام يعني كمال الإنسان وتكامله وتألقه. وشالوم/سلام هو الألفة والوئام في الحياة الأخوية. وشالوم/سلام يشير إلى الثقة المتبادلة التي يمكنها أن توثق تحالفا أو معاهدة بين الجيران. وشالوم/سلام برنامج كامل، ومدرسة كاملة للفكر وثقافة كاملة للسلام.

لقد قلنا إن السلام في الشرق الأوسط لن يكون ممكنا إلا إذا قرر الفلسطينيون والإسرائيليون اختراعه. والسعي إلى تحقيق هذا السلام يتطلب منا جميعا أن نشارك فيه. وفي هذه المرحلة الحيوية والحاسمة يقول لنا شعبا فلسطين وإسرائيل، وتقول لنا شعوب الشرق الأوسط، "على امتداد أكثر من ٥٠ سنة تعلمنا كيف نصنع الحروب؛ فساعدونا الآن لكي نصنع السلام".

وسيكون السلام في الشرق الأوسط ثمرة تضامننا - التضامن الذي يوحد القوة والجهد. وسنكون أقوياء إذا اتحدنا. فلنتحد من أجل السلام.

في الختام، أود أن أقول للجميع إن وجه السلام في الشرق الأوسط سيكون صورة لما نحن عليه؛ وسيمثل جميع الأعمار. وسيكون فيه ملامحي وملامحك، وستعكس فيه صورتنا جميعا. سيكون السلام في الشرق الأوسط جزءا من

الاختلاف؛ والحق في الأرض؛ والحق في إقامة دول حرة وديمقراطية.

لقد حقق الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي تقدما واضحا نحو السلام بمساعدة المجتمع الدولي. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يرغب الشعبان في تحقيق السلام. ومن واجب الزعماء السياسيين والدينيين أن يظهر المزيد من الشجاعة والفهم الواضح لعبر التاريخ، فيقررون العودة بتصميم إلى الحوار الذي يؤدي إلى التوصل إلى سلام عادل. والسلام العادل هو السلام الذي تشارك فيه كل الأطراف. والسلام العادل هو السلام الذي ينبثق من الحوار والمفاوضات الخالية من العنف. والسلام العادل لا يُفرض بقوة السلاح. فالسلام الذي يفرضه الأقوياء مصيره الفشل دائما.

وعندما يقرر قادتنا معاودة الانضمام معا للسير على طريق الحوار الذي يؤدي إلى تحقيق سلام عادل، فإنهم يكونون قد تركوا بصمتهم على نهاية القرن الحالي. ومن واجبنا نحن أن ننضم إليهم ونعمل معهم في وضع وتنمية ثقافة للسلام. والواقع أنه من الضروري أن يصبح الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط مشتركين في عملية التثقيف في مجال السلام وفي تحويل العقليات والممارسات إلى هذا الاتجاه بغية استتاع مستقبل العنق والسماح للحب بأن ينبت ويتعزز. إن السلام سيسود في الشرق الأوسط عندما يقرر سكان فلسطين - إسرائيليون وفلسطينيون - أن يصبحوا صنّاع سلام، وبناء سلام، ومبتكرى سلام.

إن السلام ليس أمرا متعذرا. وهو ليس عودة إلى نقطة الانطلاق. فهو يتطلب بذل الجهد والإبداع. ولا بد من ابتكاره أولا في قلب الإنسان وفي علاقته بالآخرين. وبغية بناء السلام وابتكاره لا بد من أن تكون القلوب متفتحة له. ومن يبتكر السلام يتعلم من تجارب ومعاينة



طريق العدوان العسكري. وبينما نجح هذا العدوان في تدمير القرار ١٨١ (د - ٢)، فقد فشل في غرضه المعلن الآخر، ألا وهو سحق دولة إسرائيل.

ومع ذلك، اتخذنا منذ ذلك الحين خطوات عملاقة في ظل قيادة زعماء نبلاء وشجعان وذوي بصيرة - سواء من العرب أو الإسرائيليين - كانوا قادرين على النظر إلى أبعد من المقتضيات السياسية المباشرة، وتحلوا بروح جسورة مكنتهم من تصور مستقبل أكثر إشراقا من الماضي الذي مزقته الحروب، وسعوا بلا كلل نحو ذلك الهدف. واسترشادا بأولئك القادة، اعتنقت مصر، وبعدها الأردن، حقيقة مفادها أن مستقبل المنطقة من الآن فصاعدا، يتقرر من خلال المفاوضات السلمية والوفاق مع إسرائيل، لا في ميدان القتال. وفي كلتا الحالتين تجاوبت إسرائيل، وسعت بحماسة إلى تعضيد الاتفاقات السياسية بمكاسب ملموسة في السياحة والتجارة والازدهار المتزايد. وعادت هذه الجهود على إسرائيل ومصر الأردن بمزايا تجلّت في الحدود الهادئة والاتصالات الدبلوماسية، والحرية في البحث عن نعمة الحياة بعيدا عن تهديد الحرب وإراقة الدماء

كما أن هذه الجهود أبرزت نقطة قوية، وهي أن رفض العنف، والمفاوضات المباشرة، والقيادة الشجاعة، يمكن أن تمحو آثار عقود من البغضاء والعداوة. وفي ظل هذه البيئة، لم يعد السلام مجرد مثل أعلى، ولم يعد لغزا. لقد دنا التاريخ على الطريق، وكل ما تبقى علينا هو أن نتبعه.

وهكذا نرى أن قضية فلسطين لم تعد اليوم كما كانت قبل نصف قرن. فلم نعد بحاجة إلى التناقص حول أفضل الطرق للتوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة. وقد ثبتت صحة الأسلوب - مرتين - وفهمت الصيغة تماما: إنها تقتضي نبذ العنف والالتزام بالمفاوضات الثنائية. وقضية فلسطين اليوم، لم تعد كامنة في كيفية التوصل إلى تسوية،

كل واحد منا. ويجب علينا ألا ننسى ذلك أبدا - لا في كلماتنا ولا في أفعالنا.

### السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية):

أن أوصل كلمتي بالانكليزية، أود أن أعبر عن تقديري العميق للمتكلم الأخير، الممثل الدائم للكاميرون. فقد أثبت أنه داعية بارع للسلام. وباسم دولة إسرائيل وشعبها، أرى أنه لا يصح إلا أن أحييه على خطابه السامي الذي شمل كلا من الاعتبارات السياسية والاعتبارات الفلسفية على السواء. وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نقيم بعناية تلك الاعتبارات الأخلاقية والروحية والثقافية وحتى الاعتبارات اللغوية - مثل إقرانه كلمة "شالوم" بكلمة "سلام". فهاتان الكلمتان، على حد قوله، تمثلان برنامجا بأكمله، وثقافة بأكملها. وباسم إسرائيل أقول له شكرا.

(تكلم بالانكليزية)

إن بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم "قضية فلسطين" طرح على الجمعية العامة، للمرة الأولى، في دورتها الثانية، أي قبل أكثر من ٥٠ سنة، وهو جزء واحد هام من القضية الأكبر، قضية السلام في الشرق الأوسط، المسألة التي بقيت في مقدمة شواغل الأمم المتحدة منذ نشأتها. وهذه القضية اتخذت أشكالا مختلفة عديدة على مر السنين. وفي اعتقادنا أن الأطراف قد اهدت في ذلك الوقت إلى الصيغ الملائمة التي تتناول بها هذه القضية.

وعندما ثارت القضية للمرّة الأولى، كانت إسرائيل في حالة حرب مع كل جار من جيرانها - وكل جار قطع على نفسه عهدا بتدمير الدولة اليهودية الوليدة. وكان ذلك نابعا من الرفض القاطع، في عام ١٩٤٧، من جانب جميع الدول الأعضاء في جماعة الدول العربية وكذلك القيادة الفلسطينية لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢). فتلك الدول، بدلا من الامتثال لإرادة المجتمع الدولي، اختارت

فعلى مدى أكثر من ٢٠٠٠ سنة ظل اليهود في العالم أجمع يولون وجوههم صوب جبل الهيكل ثلاث مرات في اليوم في صلواتهم. لقد طردنا بالقوة من أورشليم مرتين وعدنا إليها مرتين. وأثناء ألفتي المنفى، ظلت المدينة نقطة التركيز التي توحد الشعب اليهودي والتي تحافظ على آمالنا وأحلامنا في العودة إلى وطن أجدادنا في صهيون.

وكما يسعدنا أنه حتى مراجع الأديان الأخرى تتكلم عن وجود علاقة خاصة بين الشعب اليهودي وبين أورشليم. ويذكر القرآن الهيكل في عديد من آياته، ويذكره في سورة بني إسرائيل، الآية ٧، وسورة سبأ، الآية ١٣ على وجه التحديد، كما يرد ذكره في مواضع أخرى. وطبقا للتراث الإسلامي، فإن الخليفة عمر أراد أن يبني مسجده على جبل الهيكل، لا سيما وأن الملك سليمان بنى الهيكل في هذا المكان. والعلماء المسلمون ذاهم يعترفون بذلك، ومنهم القاضي مجير الدين الحنبلي، الذي قال في كتابه "تاريخ بيت المقدس والخليل":

"لقد حكم الملك داوود أربعين عاما وقبل أن يموت أورث مملكته لأبنة سليمان وأخبره أن يبني الهيكل (بيت المقدس)".

هذه العبارة، بيت المقدس - أي بيت الهيكل - أصبحت مرادفة في كثير من المراجع الإسلامية لكلمة أورشليم.

ومع ذلك، وبالرغم من هذا الارتباط الفريد والقوي، كانت إسرائيل على استعداد لأن تنظر في شتى إمكانات الحلول التوفيقية التي من شأنها إنهاء الصراع الدائر بشأن هذا المكان وتلبية احتياجات وتطلعات كلا الجانبين.

ولكن للأسف الشديد، لم تكد تمضى أربعة أشهر على كامب ديفيد، إلا وانمحت من الذاكرة الفلسطينية كل الدلائل تقريبا على ما بذلته إسرائيل من جهود. والأزمة الراهنة أكبر نكسة شهدتها العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية

بل هي تكمن بالأحرى فيما إذا كنا مستعدين للقيام بذلك. فهل الجانبان مستعدان لاتخاذ تلك الخطوات الشجاعة التي ثبت بالدليل القاطع أنها أنجع السبل لحسم صراعاتنا وخلق عالم أفضل لأبنائنا؟

والإجابة عن هذا السؤال واضحة على الجانب الإسرائيلي. لقد قطعت إسرائيل أشواطاً بعيدة لكفالة أن تؤدي الانطلاقة التاريخية التي حققتها اتفاقات أوسلو إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي مؤتمر قمة كامب ديفيد، في تموز/يوليه الماضي، أعرب رئيس الوزراء إيهود باراك عن استعداده للنظر في حلول توفيقية لم يكن من الممكن تصورها قبل عامين. وتم التداول حول نقاط الخلاف الرئيسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأحرز تقدم ملموس على جميع الجبهات. بل إن رئيس الوزراء باراك أعرب عن استعداده لقبول إنشاء دولة فلسطينية، شريطة أن تكون نتاج تفاوض وتفاهم مع إسرائيل. وكان هدف السلام في متناول اليد.

بل إن المسألة الأكثر حساسية والتي تمثلت في مستقبل أورشليم، نوقشت في كامب ديفيد. وأود عند هذه النقطة أن أدلى ببضع ملاحظات بشأن هذه المسألة، التي يكمن فيها لب الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي بالتحديد هذه المنطقة المقدسة في قلب المدينة والمعروفة عند المسلمين بالحرم الشريف وعند اليهود والمسيحيين باسم جبل الهيكل.

إن جبل الهيكل ليس مجرد موقع مقدس آخر في أعين الشعب اليهودي. وهو ليس بمكان واحد فحسب من بين أماكن كثيرة يمكن للمرء أن يصلي فيها ويشعر بوجود الرب بشكل حميم. بل أن جبل الهيكل، على حد قول وزير الخارجية بن عامي هو "الشفرة الجينية للهوية اليهودية".

العملية التي اضطلنا بها معا. نحن نعلم أن نبذ العنف ليس إلا بداية، فالسلم يتطلب أكثر من ذلك بكثير. فهو يتطلب التحلي بثقافة السلام - شالوم/سلام - المولود من الاعتراف بشرعية الجانب الآخر وحقه في العيش في سلام وأمن. والسلام يتطلب إنهاء المقاطعة، وأنها الاحتقار وتشويه السمعة، وإنهاء التحريض والمهاجمة. السلام يقتضي الكلام بلغة السلام، التي أعرب عنها بالطريقة التي يخاطب بها الزعماء أمهم، بالطريقة التي يعلم بها المعلمون الطلبة، بالطريقة التي يلهم بها الزعماء الدينيين اتباعهم.

من المؤسف، أننا لم نلمح أي تصميم من جانب الفلسطينيين على الاشتراك معنا في استعمال لغة السلام. ورضوخ الفلسطينيين لوجود إسرائيل لم يُستوعب نفسيا عاما، فقد عجز عن أن ينفذ إلى جميع مستويات المجتمع الفلسطيني. وما زال النظام التعليمي الفلسطيني، ووسائط الإعلام الفلسطينية، والزعماء الدينيون، والوعاظ في المساجد، يثيرون كراهية مقبلة لدولة إسرائيل والصهيونية والأمة اليهودية بأسرها. والكتب المدرسية في المدارس الفلسطينية لا تعترف حتى بوجود دولة إسرائيل. وما برحت وسائط الإعلام الرسمية تحرض السكان على أعمال العنف ضد الإسرائيليين وتدعم صورة إسرائيل بوصفها العدو الأبدي للشعب الفلسطيني، وكمصدر لكل ما يعانونه من بؤس.

ورجال الدين الإسلامي، الذين تتردد أصواتهم بانتظام عبر الأثير، يشجعون الجهاد العنيف ضد الإسرائيليين واليهود في جميع أنحاء العالم، وهو النداء الذي تردد صداه بالفعل في أوروبا والولايات المتحدة ومناطق أبعد من ذلك. ولن استشهد سوى بمثال واحد، وهو نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الخارجي في السلطة الفلسطينية، الذي قال في حديث أدلى به في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - وهي الفترة التي كانت المفاوضات تتقدم فيها:

منذ عقود. وقد نشأت هذه الحالة بالرغم من الالتزام الأساسي الذي قطعته الرئيس عرفات في بداية عملية السلام. فالرئيس عرفات، في رسالته المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين، قال ما يلي:

”إن منظمة التحرير الفلسطينية تسلم بحق دولة إسرائيل في أن تعيش في سلم وأمن ... وتلتزم المنظمة بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتسوية السلمية للصراع بين الجانبين، وتعلن أن جميع الموضوعات المتعلقة المرتبطة بالوضع الدائم سيجري تسويتها عن طريق المفاوضات ... وستبذل المنظمة استخدام الإرهاب وكل أعمال العنف الأخرى وتتولى المسؤولية عن كل عناصر المنظمة وأفرادها لضمان امتثالهم، وتمنع انتهاك النظام وتعاقب منتهكي النظام.“

وفي ذلك الوقت، تكلم الرئيس عرفات باسم الشعب الفلسطيني بأجمعه، بما في ذلك مختلف الفصائل كافة. ومن ثم، لا يمكننا أن نقبل تقسيم العمل بين السلطة الفلسطينية من جهة، وبين حماس والجهاد الإسلامي من جهة أخرى. والرئيس عرفات، كزعيم عليه أن يتقبل الآلام التي ينطوي عليها قيامه بواجبه، وليس المجد المحيط به فحسب.

ولكن الرئيس عرفات، فيما يبدو، ينوي مواصلة هذا المسار، على الرغم من التزامه - الذي كان من الواضح أنه شرط مسبق ضروري للشروع في الطريق الذي حدد في إعلان المبادئ - وتشكك أحداث الشهرين الماضيين بمجدية فيما إذا كانت القيادة الفلسطينية لا تزال مصممة على تنفيذ إعلان المبادئ.

وإذا ما تجاوزنا عن هذا الغموض، فهناك أمور تستدعي التساؤل عن مدى التزام الفلسطينيين بالانتهاء من

للغاية في تحسين موقفه التفاوضي بحيث لا يجوز التخلي عنه. وهذا الغموض هو الذي يؤدي إلى استنتاج أن الرئيس عرفات يفضل السعي إلى أهدافه على نحو انفرادي، بدلا من الامتثال للالتزامات التي تعهد بها لمعالجة الدعاوى والمظالم من خلال المفاوضات المباشرة. ونحن نرى أن مطالبة الرئيس عرفات بأن ترسل الأمم المتحدة قوة دولية إلى المنطقة خطوة أولى على طريق تدويل الحوار الإسرائيلي الفلسطيني، وهو عمل يناقض تماما الروح الثنائية لعملية السلام.

وإذا كان هناك زمن لوجود دولي في المنطقة، فإن ذلك لن يكون إلا بعد أن يجد الطرفان حلا متفقا عليه. وقد ظل ذلك دائما هو الترتيب المقبول. فقد تمكنت إسرائيل من إبرام معاهدات سلام دائم مع اثنتين من جارائها بدون حاجة إلى قوة دولية أو تدخل مباشر من الأمم المتحدة. وفي حالة مصر لم ينشأ وجود دولي متعدد الجنسيات لمراقبة ترتيبات السلام والأمن في سيناء إلا بعد أن توصل الطرفان إلى اتفاق بمحض اختيارهما.

وما زال الأمي يراودنا بأن تفي القيادة الفلسطينية بالالتزامات العديدة التي تعهدت بها لكبح جماح شعبها، ونزع سلاح الميليشيات غير المشروعة، والسيطرة على العناصر الإرهابية والتحريض الذي يمارسه الإعلام الرسمي، والعمل الفوري على منع جميع أشكال الهجمات على الجنود والمدنيين الإسرائيليين. هذا هو الطريق الواضح للعمل، الطريق الذي يأتي بنهاية سريعة للعنف ويضع الأساس للعودة إلى المفاوضات السلمية. والحالة الراهنة حالة توجد فيها صيغة لإنهاء العنف وصيغة لإحلال السلم على السواء. وما ينقص هو العزيمة من جانب القيادة الفلسطينية.

الجمعية العامة، بوصفها هيئة ظلت مهتمة بمصير الشرق الأوسط طوال أكثر من نصف قرن، يجب عليها أن تعتنى بتقديم الدعم غير المشروط للطرفين في سعيهما إلى

”لقد قررنا أن نحرر وطننا خطوة خطوة...“ فإذا واصلت إسرائيل الطريق - فلن تكون هناك مشكلة. إننا سنحترم معاهدات السلام - وسنمتنع عن اللجوء إلى العنف... ولكن عندما تقول إسرائيل ”كفى“... فكأنها تقول في هذه الحالة أننا سنرجع إلى العنف من جديد. ولكن أعمال العنف في هذه المرة سيقوم بها ٣٠.٠٠٠ جندي فلسطيني مسلح، وعلى أرض توجد بها عناصر التمتع بالحرية. وإذا وصل الموقف إلى طريق مسدود فسنعود إلى حربنا وسنناضل كما فعلنا على مدى أربعين عاما“.

وعليه فإنني أؤكد للأعضاء مرة أخرى أن قضية فلسطين الحقيقية هي: هل الفلسطينيون مستعدون للسلام ويرغبون فيه؟ هذه هي القضية التي يجب أن نوجه إليها اهتمامنا اليوم، لأن هذا الغموض هو الذي يقف عقبة أحيرة أمام تحقيق تسوية دائمة وبداية عصر جديد للسلام والتعايش السلمي في الشرق الأوسط.

خلال الأسابيع الأخيرة صدرت نداءات متكررة على نحو متزايد لنشر قوة دولية في المنطقة. وموقف حكومتي بشأن هذه المسألة معروف تماما، ولكنني أود هذه المرة أن أدلي ببعض كلمات عن هذا الموضوع.

إن إسرائيل ما زالت ترى أنه مثلما بدأ العنف الراهن بأمر مدروس وتمعن من القيادة الفلسطينية، فكذا يجب أن ينتهي. ولا حاجة إلى تدخل دولي لوضع حد للأعمال العدائية. بل إن المطلوب هو العزيمة اللازمة من جانب القيادة الفلسطينية على نبذ النهج التصادمي وتنفيذ الخطوات التي حددت في شرم الشيخ. هذا ولا يزال منتظرا حدوثه. الرئيس عرفات لم يتخل عن سلوك طريق إراقة الدماء، ليس لأنه لا يستطيع، ولكن لأنه يراه ذا قيمة كبيرة

أن هذه المقدمة الإيجابية، التي اتفق معها، لم تقد إلى النتيجة الطبيعية. واستمعنا مرة أخرى إلى نفس الشكل من الخطابات الإسرائيلية.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكل سريع لأقول إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بطبيعته صراع دولي. والجانب الفلسطيني لا يسعى إلى تدويل هذا الصراع لأنه صراع دولي أصلا. لقد أكدنا دائما وأكدت الأمم المتحدة على مسؤوليتها الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى حين الحل الفعلي لهذه القضية من كل جوانبها.

والموقف السلبي الإسرائيلي الذي استمعنا إليه قبل قليل حول الجهود المبذولة لتشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، هو أمر مؤسف حقيقة. وهو يؤكد عداة إسرائيل تجاه الأمم المتحدة من ناحية، ويؤكد عدم رغبتها في إنهاء الأحداث الدموية المؤسفة التي استمرت خلال الشهرين الماضيين. ولم تطرح إسرائيل سببا منطقيا واحدا لهذا الرفض، لا الآن ولا في السابق.

نحن بالطبع، نختلف حول فهم الخلفية التاريخية التي تحدث عنها السيد المندوب الإسرائيلي. نختلف حول فهمه للصيغة الصحيحة لتحقيق السلام. فقد تحدث، مثلا، عن نبذ العنف والالتزام بالمفاوضات، ونحن نعتبر هذا وسيلة لتحقيق السلام، وليس صيغته، لأن الصيغة المتفق عليها هي الأرض مقابل السلام، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل تحقيق هذا السلام، وهو المسألة المركزية.

تحدث السيد المندوب الإسرائيلي عن مسألة القدس والحرم الشريف، ومرة أخرى نختلف حول الخلفية التاريخية، وكأنها تشير إلى وجود إسرائيلي أو وجود يهودي أبدي في القدس. يكفي أن نُشير إلى أنه على الأقل خلال الألف والثلاثمائة سنة الأخيرة، ومع انقطاعات محدودة للغاية، كانت هذه المدينة المقدسة تحت الحكم العربي الإسلامي.

التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة. والمحاولات الرامية إلى استغلال هذا المحفل لإضفاء شرعية على الانحراف عن طريق المفاوضات أو استغلال هذا المنبر كبقوة للخطابة المعادية لإسرائيل يجب أن ترفض تماما.

ولذا فإن إسرائيل تعارض مشاريع القرارات التي يجري النظر فيها حاليا. فثلاثة من مشاريع القرارات هذه تشير إلى برامج وهيئات للأمم المتحدة تشجع منظورا مشوها أحادي الجانب لهذه المسألة. والمشروع الرابع يتناقض مع الاتفاقات الثنائية الموقعة سلفا بين إسرائيل والفلسطينيين وبالتالي، فإنه يقوض عملية السلام التي يدعي أنه يدعمها. ولهذا الأسباب، نحث الدول الأعضاء على معارضة مشاريع القرارات هذه.

وأحث الأعضاء كذلك، بروح ميثاق الأمم المتحدة، على أن يدعوا الفلسطينيين إلى نبذ روح المواجهة وإلى تحديد المستقبل على طريق السلام والحوار والمصالحة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** لقد استمعنا إلى

آخر متكلم في المناقشة في إطار هذا البند. أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستبت في مشاريع القرارات A/55/L.45 و A/55/L.46 و A/55/L.47 و A/55/L.48 صباح غد الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كبندي ثان.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين، الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية):** شعرت

بالرضا عندما بدأ المندوب الإسرائيلي خطابه بالترحيب بخطاب السيد المندوب الدائم للكاميرون. واعتبرت هذا مقدمة لكلمة متوازنة قد تسهم في دفعنا إلى الأمام. وللأسف

السيد باراك لم يف بأي وعد قطعه على نفسه، ولم يلتزم بأي اتفاق تم التوصل إليه. السيد باراك لم ينسحب من شبر واحد غير المساحة التي وافق على الانسحاب منها تحديداً رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. السيد باراك بنى مستعمرات غير شرعية أكثر من أي رئيس وزراء إسرائيلي آخر منذ بداية عملية السلام، بكل ما لهذا من آثار تدميرية على عملية السلام.

أخيراً، أكرر مرة أخرى النقطة المركزية التي عجز الجانب الإسرائيلي حتى الآن عن فهمها. إن أصل المشكلة هو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن السلام يتحقق فقط من خلال إنهاء هذا الاحتلال. ويتطلب هذا بالطبع، تعامل الأطراف مع بعضها البعض على قاعدة المساواة والتكافؤ، وليس على قاعدة قوة الاحتلال مقابل الشعب المحتل والشعب المضطهد. فاستخدام القوة والمبالغة في هذا الاستخدام لن يحل هذه المشكلة ولن يقود إلى السلام. والمطلوب، إذاً، هو التغيير الحقيقي في عقلية قوة الاحتلال الإسرائيلي، في هذا المنهج المدمر، هذا المنهج الذي لا يعترف بنا كشعب على قدم المساواة وبنفس الحقوق.

نحن ما زلنا ملتزمين بهذه العملية، ولكن على الأساس المتفق عليه، وبهدف التوصل إلى دولتين، بما في ذلك، بالطبع، دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

الحل الوسط الذي طرحناه، مع ذلك، هو استعدادنا لقبول سيطرة إسرائيل على حائط المبكى، وهو الحائط الغربي لهذا المجمع المقدس، وبالرغم من أنه جزء لا يتجزأ من القدس الشرقية المحتلة التي ينطبق عليها، بالطبع، قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). بالمقابل، ما تريده إسرائيل في الحقيقة هو مشاركتنا السيادة على الموقع الإسلامي، على الحرم الشريف، بما في ذلك، على الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. معنى هذا أن إسرائيل تريد منا قبول تغيير الأمر الواقع. إما الآن أو إما في المستقبل. هذا أمر لم يحدث في التاريخ، ولن يحدث الآن.

وإننا ندعو الجانب الإسرائيلي، في هذا المجال، إلى إبداء الاحترام اللازم للأديان السماوية الأخرى، بما في ذلك، بالطبع، الدين الإسلامي، وندعوها لقبول الأمر الواقع، ولقبول الأمر المنطقي، ولقبول الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني وللأمة العربية، والأمة الإسلامية أيضاً.

تصر بعثة إسرائيل أيضاً على تعقيد الأمور من خلال الحديث عن أشخاص بعينهم، وعن قيادات بعينها، بما في ذلك الإصرار على تناول قائد الشعب الفلسطيني ورئيسه المنتخب. ومن جانبنا فقد حاولنا دائماً تجنب الحديث عن أشخاص، تجنبنا "شخصنة" الأمور. ولكن مقابل هذا الإصرار، نحن نريد فقط أن نذكر في نقاط سريعة بسجل القائد الحالي لإسرائيل وشريكنا المقترض في عملية السلام.

السيد باراك هو المسؤول عن الحملة الدموية العسكرية الحالية التي يخوضها الجيش الإسرائيلي ضد شعبنا، بكل ما نتج عنها من قتلى وجرحى، وما نتج عنها من دمار.